مجموعة مؤلفين

جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

تدور بحوث هذا الكتاب حول موضوعين: جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة، ثم العدالة ومفاهيمها في العالم العربي اليوم. وتغطي البحوث التسعة عشر التي شارك في مناقشتها ثمانون أكاديميًا عربيًا نحو خمسين عامًا انتقلت البلاد العربية في أثنائها من الرابطة العثمانية إلى نظام الدول الجديدة، ثم من مرحلة الانتداب والاستعمار إلى مرحلة الدول المستقلة، لتنتقل بعد ذلك من المرحلة شبه الليبرالية القصيرة إلى مرحلة النظم التسلطية. ويتحدث الكتاب، في سياق الكلام على "الاندماج الاجتماعي" عن الأقليات العربية، ولا سيما الأقباط في مصر، وعن الانتقال من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني، علاوة على موضوعات مثل الهوية والعولمة والمواطنة وتكوين الجماعات السياسية وقياس النزعة الانفصالية لدى الأقليات، والليبرالية والنظام الانتخابي النسبي. ويتناول، فضلًا عن ذلك كله، قضايا بناء الدولة وإعاقة الاندماج في مصر وسورية وتونس والأردن ولبنان وموريتانيا ودول الخليج والمغرب العربي الكبير.

المؤلفون المساهمون

أحمد بعلبكي
امحمد مالكي
أنطوان نصري مسرّة
باقر سلمان النجّار
جاد الكريم الجباعي
حسن عبيد
حماه الله ولد السالم
طارق البشري
عادل الشرجبي
عبد الحميد هنية
عبد العزيز خزاعله
علي عبد الرّازق جلبي
علي عبد الرّؤوف علي
فاطمة الصايغ
مهنّد مصطفى
مي مجيب عبد المنعم مسعد
نيروز ساتيك
هاني المغلس
وليد عبد الحي

السعر: 28 دولارًا

ISBN 978-9953-0-2982-5

9 789953 029825

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي / أحمد بعلبكي ... [وآخ.].

847 ص. : إيض. ؛ 24 سم.

يشتمل على إرجاعات بيليوغرافية وفهرس عام.

ISBN 978-9953-0-2982-5

1. الاندماج الاجتماعي – البلدان العربية. 2. المواطَنة – البلدان العربية. أ. بعلبكي، أحمد. ب. المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية (2: 2013: الدوحة – قطر).

302.09174927

العنوان بالإنكليزية

The Dialectics of Social Integration and the Building of State and Nation in Arab World

by Multiple Authors

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 44199777 00974 فاكس: 44831651 00974
جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، أيار/ مايو 2014

الفصل الخامس عشر

بناء الدولة الرعوية في اليمن
توحيد النخبة وتفكيك الأمّة

عادل الشرجبي

مقدّمة

مثّلت وثيقة إعلان الوحدة اليمنية الصّادرة في 22 أيار/ مايو 1990 وثيقة شرعية قانونية لتأسيس الجمهورية اليمنية (de jure legitimacy). وحدّدت هذه الوثيقة فترة انتقالية لبناء الدولة وتحويل الوحدة إلى «وحدة واقعية» (de facto)، مدّتها عامان ونصف عام، تبنى خلالها مؤسّسات دولة الوحدة وأجهزتها ومؤسّسات النظام الديمقراطي ودمج الوحدات الإدارية. ومثّل دستور دولة الوحدة الذي أُقرّ في عام 1991 وثيقة أخرى لتعزيز شرعية تأسيس دولة الوحدة، غير أن الفترة الانتقالية شهدت تباينًا في توجّهات النخبتين السياسيتين (الشمالية والجنوبية) تجاه أسس بناء الدولة ومبادئه؛ حيث تبنّت النّخبة الشمالية بقيادة رئيس مجلس الرئاسة آنذاك (علي عبد الله صالح) توجّهات بناء دولة وحدة بسيطة (Unitary State) ونظامًا ديمقراطيًا ليبراليًا أكثريًا، وتبنّت النّخبة الجنوبية بقيادة نائب رئيس مجلس الرئاسة آنذاك علي سالم البيض، توجّهات لبناء دولة فدرالية ونظامًا ديمقراطيًا توافقيًا. وعلى الرغم من توافق الطرفين على وثيقة العهد والاتّفاق التي صاغتها لجنة الحوار الوطني في كانون الثاني/ يناير 1994، وكانت قد مثّلت تسوية بين هذين المشروعين لبناء الدولة والنظام السياسي، استمرّت الخلافات بين طرفَي الوحدة، وتطوّرت إلى حرب شاملة (في الفترة بين 27 نيسان/ أبريل و7 تموز/ يوليو 1994) بين قوات الدولتين السابقتين التي كانت لا تزال منقسمة وغير موحّدة. وظلّت النّخبة الشمالية في أعوام الأزمة وشهور الحرب متمسّكة بالشرعية القانونية للوحدة، أو الشرعية الدستورية بحسب التسمية التي تفضّلها، وشنّت الحرب على الجنوب استنادًا إلى هذه الشرعية، وأطلقت على قوّاتها التي خاضت بها الحرب واجتياح الجنوب اسم «قوّات الشرعية»، متجاهلة منطق التاريخ الذي يؤكّد أن الوحدة لا

تقوم على شرعية دستورية فحسب، بل تقوم على شرعية قبول وثقة متبادلة بين أطراف التوحّد، وعلى وحدة الهوية والمشاعر قبل وحدة الجغرافيا.

إشكالية البحث

بعد أن انتصر المؤتمر الشعبي العام في حرب صيف 1994، انفرد ببناء الدولة وفقًا لتوجّهاته، فبنى «دولة وحدة بسيطة»، ونظامًا سياسيًا ليبراليًا، ونظامًا انتخابيًا أكثريًا (نظام الفائز الأول في دوائر فردية صغيرة). وهذا النوع من الديمقراطية يقوم في الحقيقة على تعددية حزبية ضعيفة وشكلية إلى درجة أن النظام السياسي بات يقوم واقعيًا على حكم الحزب الواحد. ولتكريس هذا النمط من السلطة والدولة، اعتمد النظام على بناء دولة ريعية تنظّم علاقتها بالسكّان على أساس علاقات المحسوبية، لا على أساس المواطَنة؛ إذ تفرض السيطرة الاجتماعية (ولا سيما في المناطق الريفية) عن طريق وساطة النخب التقليدية من شيوخ القبائل، في مقابل منحهم امتيازات مالية ووظائف وعقارات وتحويلات مالية مختلفة.

ترتّب على هذه السياسات أن شهد اليمن في الأعوام الماضية نشوء حركتين اجتماعيتين تمثّلان تهديدًا للوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي: الحركة الجنوبية المطالِبة بالانفصال (الحراك الجنوبي)، والحركة الحوثية. ولا يرجع بروز هاتين الحركتين وصور التفكّك الاجتماعي الأخرى في اليمن إلى ضعف قوّة الدولة، بقدر ما يرجع إلى ضعف شرعية النظام؛ فالدولة التي تمتلك القوّة وتسعى إلى فرض السّيادة عن طريقها من دون امتلاك الشرعية هي دولة هشّة تحمل في أحشائها عوامل انهيارها وتفكّكها. ومهما تكن القوّة التي تمتلكها الدولة والنّخبة الحاكمة، فإنّ رغبة التمرّد عليها تظلّ قائمة بصورة دائمة إذا كانت غير متمتّعة بقبول المحكومين وغير قائمة ببناء رأس مال اجتماعي.

موضوع الدراسة وتساؤلاتها

يتركز موضوع هذه الدراسة على الاندماج الوطني الذي لا يتحقّق إلّا

عبر بناء الأمّة. وبناء عليه، ستحلّل هذه الدراسة عملية بناء الأمّة في اليمن، والأسباب التي أدّت إلى بروز المظاهر التي تشير إلى «التفكّك الوطني»، مثل بروز كلٍّ من الحراك الجنوبي والحركة الحوثية. وتسعى إلى الإجابة عن سؤال مركزي: لماذا تراجعت الهوية الوطنية، وبرزت الهوية الإقليمية في الجنوب، والهوية المذهبية في صعدة؟ فضلًا عن الإجابة عن عدد من التساؤلات الفرعية المرتبطة بهذا التساؤل، منها: ما دور طبيعة النّخبة الحاكمة في بروز الهويات الأولية؟ وما دور السياسات العامة للحكومة في تعزيز الاندماج أو التفكّك الاجتماعي؟ ولماذا فشلت الأحزاب السياسية والتنظيمات الحديثة في تحقيق الدّمج الاجتماعي؟

يتمثّل الفرض الرئيس الذي يجيب عن تساؤلات هذا البحث في أن عملية التحوّل الديمقراطي التي شهدها اليمن منذ عام 1990 نفّذتها نخبة لا تؤمن إيمانًا حقيقيا بالديمقراطية، لذلك عمدت إلى بناء الدولة وفقًا لشروط لا تتلاءم مع متطلّبات الديمقراطية الليبرالية؛ فعوضًا عن بناء دولة مواطنة متساوية، عمدت إلى بناء دولة رعوية، وعطّلت مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر إضعاف مؤسّسات التحوّل الديمقراطي، وتجريدها من طابعها السياسي، وهي في الوقت ذاته مؤسّسات الاندماج الاجتماعي. وعندما ظهرت بوادر التفكّك الاجتماعي، لم يتّخذ النظام سياسات إصلاحية، بل على العكس عمل على إنكارها، الأمر الذي أدّى إلى تحوّل المطالب من الإصلاح إلى فكّ الارتباط.

مفاهيم البحث

يشير مفهوم الاندماج إلى انخراط الفرد في جماعة اجتماعية ما، أو في منظومة اجتماعية، أو في عملية اجتماعية ما. وتتحدَّد طبيعة الاندماج في ضوء طبيعة الجماعة أو المنظومة أو العملية التي يندمج الفرد فيها؛ فالاندماج الاجتماعي يشير إلى اندماج الفرد في جماعة اجتماعية، بغض النظر إن كانت هذه الجماعة قبيلة أو مذهبًا أو طائفة، أو غيرها من الجماعات الاجتماعية. ويشير مفهوم الاندماج السياسي إلى انخراط الفرد في منظومة المجتمع

السياسية. ولعلّ مفهوم الاندماج الوطني هو المفهوم الأكثر شمولًا من بين هذه المفاهيم، إذ يشير إلى اندماج الفرد في الأمّة.

عمومًا، إن عملية الاندماج الاجتماعي عملية تفاعلية تقوم عبر قبول الفرد القواعد والمعايير المنظِّمة للجماعة، في مقابل توفير الجماعة القنوات والآليات اللازمة لإشـــراك الفرد في جميع ضروب نشاطها. في ضوء ما تقدّم، فإن عملية الاندماج الاجتماعي واكتساب الهوية الوطنية عملية اصطناعية، إذ يتوحّد الفرد مع الجماعة التي توفّر له حاجاته الأساســية، لذا فــإن الاندماج الوطني يتحقّق في حال تبنّي الدولة الوطنية سياســات عامة تشــجّع المواطَنــة. وتتمثّل هذه السياسات في ما يلي: المشاركة والعدالة والتعددية السياسية والثقافية وتسهيل الحراك الاجتماعي (التعليم وتكافؤ الفرص في الوظيفة العامة) والديموغرافي، ودعم التحضّر واحترام حرية نشاط المجتمع المدني وضمانها وحرية الأسواق وممارسة النشاط الاقتصادي وقيام الدولة بوظائفها في توفير الصحّة والخدمات الأساســية وتوفير الأمن والعدالة. وفي المقابل، فــإن التفكك الاجتماعي هو المصير الذي تؤول إليه السياســات العامّة التي تقوم على التهميش والاستبعاد والتمييز والعزل.

اســتخدمت في هذه الدراســة مفهومًا جديــدًا هو «الدولــة الرعوية» لتوصيــف الدولة التي يجــري فيها تســييس الهويات القبليــة. وتمثّل الدولة التي بُنيت في اليمن بعد حــرب صيف 1994 نموذجًا لهذا النمط من الدول. واشــتقت هذا المصطلح مــن مصطلــح الرعوية في الحديث الشــريف[1]، فمصطلحا الراعي والرعية في هذا الحديث يشــيران إلى علاقات السلطة في المجال الخاص، أو الولاية الخاصة، بحســب مصطلحات الفقه الإســلامي،

(1) في الصحيحين من حديث ابن عمر أن الرســول (ﷺ) قال: «كلّكم راعٍ وكلّكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راعٍ ومســؤول عن رعيته، والرجل راعٍ في أهل بيته ومسؤول عن رعيّته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والخادم راعٍ في مال سيده ومسؤول عن رعيته، وكلّكم راعٍ ومسؤول عن رعيته». واســتخدم ابن تيمية مصطلحَي «الراعي» و«الرعية» في كتابه السياســة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية.

وهي تختلف عن علاقات السلطة في المجال العام أو الولاية العامة، أو علاقات المواطَنة المتساوية التي تقوم على المساواة. ويمكن تعريف الدولة الرعوية بأنّها نمط من الدولة التي تتّسم بالتماهي بين الميدان العام والميدان الخاص، وتقوم على شرعية تقليدية، وحكم أعيان، وتُتّخذ القرارات فيها خارج المؤسَّسات الرسمية، وتنظّم علاقتها بالمجتمع عبر وساطة النخب التقليدية، وحدة التعامل السياسي فيها هي العشيرة أو العائلة، فلا هي الفرد كما في الدولة البسيطة، ولا هي الجماعة الإثنية الكبرى (العرقية أو الدينية) كما في الدولة الفدرالية.

تقترب خصائص الدولة الرعوية من خصائص «الدولة الباتريمونيالية الجديدة» (Neo patrimonial State) التي وصفها صامويل اسنستادت (S. Eisenstadt)، والتي تقوم على أجهزة دولة حديثة، بما في ذلك الأجهزة البيروقراطية، تتعايش فيها المعايير البيروقراطية الحديثة مع المعايير الباتريمونيالية، بما يحول دون التمايز بين الدائرة العامة والدائرة الخاصة. وتستند عملية صوغ السياسات العامة إلى مبدأ التسوية بين هذين النّوعين من المعايير[2]. وبصورة عامة، فإن الدولة الباتريمونيالية هي دولة ضعيفة نتيجة ضعف المؤسَّسات الديمقراطية، وشخصنة علاقات السلطة[3]، تتمتع بكلّ خصائص الدولة الضعيفة التي حدّدها جويل مغدال؛ فهي لا تقوى على تعبئة المجتمع والتغلغل فيه، ولا تستطيع تنظيم العلاقات الاجتماعية، ولا تحصيل الموارد وإدارتها واستخدامها بفاعلية بما يتلاءم مع أهداف المجتمع[4]. وعلى مستوى النظام السياسي تقوم على «نظام سياسي هجين» يتعايش في ظلّه بعض عناصر الديمقراطية الليبرالية مثل الدستور الليبرالي والتعددية الحزبية والانتخابات الحرّة والنزيهة والدورية، مع

(2) Eli Moen, «Private Sector Involvement in Policy Making in a Poverty-Stricken Liberal Democracy,» Centre for Development and the Environment, University of Oslo, Working Paper Nr. 2003/04, p. 11.

(3) Moen, «Private Sector».

(4) Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1988), p. 22.

بعض العناصر غير الليبرالية، إذ تُوظَّف موارد الدولة وأجهزتها لتعظيم سيطرة النخبة الحاكمة[5].

على الرغم من الخصائص المشتركة بين الدولة الرعوية والدولة الباتريمونيالية، فإن مفهوم الدولة الرعوية أوسع من مفهوم الدولة الباتريمونيالية؛ إذ إنه لا يشير إلى طبيعة بنية الدولة وعلاقات السلطة في إطار أجهزتها فحسب، بل يشير أيضًا إلى علاقة الدولة بالمجتمع، فالدولة الرعوية ليست دولة ضعيفة، بل هي دولة مُضْعَفَة، أو أُضعفت. وهي تمتلك وسائل القوّة الشرعية اللازمة لفرض سيادتها، لكنّها تفتقر إلى الإرادة التي تمكّنها من استخدام هذه القوّة، إذ يعطّل الحاكم قدرة أجهزتها، ويعوّق أداءَها وظائفها. في المقابل، لا تمتلك البنى التقليدية في المجتمع القوّة التي تؤهّلها لمجابهة الدولة، بل زادها الحاكم قوّة بتمكينها من استخدام بعض وسائل قوّة الدولة، وتفويضها بالقيام ببعض وظائفها، من أجل استمرار الحاكم في الحكم؛ فالحاكم في الدولة الرعوية يعمل على إحداث تغييرات في البنى التقليدية بما يحوّلها إلى بنى رعوية، فيحوّل القبيلة إلى «مشيخة»، بحيث لا يُعدُّ الشيوخ ممثّلين لقبائلهم أمام الدولة، بل هم ممثّلون للنظام أمام دوائرهم الخاصة، ويصبحون «قنواتٍ وسيطة» يستخدمها النظام عوضًا عن أجهزة الدولة. لذلك فالدولة الرعوية دولة تفتقر إلى الشرعية.

يشير مفهوم «الشرعية» المستخدم في هذه الدراسة إلى السلطة التي تقوم على الحقّ لا على القوّة، أي على قبول المحكومين ورضاهم واعترافهم بحقّ الحاكم في ممارسة السلطة، وبهذا المعنى لا تكون السلطة شرعية إلّا إذا جرى فصلها عن الأشخاص الذين يمارسونها، وتخضع ممارستهم لها للقانون، ويخضعون للمحاسبة الشعبية على ممارستهم لها[6]. والشرعية بهذا

Larry Diamond, «Thinking about Hybrid Regimes,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. (5) 2 (April 2002), pp. 22-35.

(6) جورج بوردیو، الدولة، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص 42 - 46.

المعنى تختلف عن «المشـروعية» التي تشـير إلى «شـرعية قانونيـة»، أو إلى وصول المسؤولين إلى مواقع السـلطة وفقًا للإجراءات التي يحدِّدها القانون. أمّا الشرعية بالدلالات التي جرى عرضها أعلاه فهي «شرعية واقعية». والتمييز بين هذين المفهومين يسـاعد في التمييز بين مفهومين آخرين في هذه الدراسة: «تأسـيس الدولة» الذي يشـير إلى الإجـراءات القانونية التـي تتّخذها الدولة لاكتسـاب اعتراف القانون الدولي بسـيادتها على إقليمها؛ وأمّـا مفهوم «بناء الدولة» فيشـير إلى اسـتراتيجيا مخطّطة ومتكاملة تخطّطها الدولة وتنفِّذها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاكتساب شرعية واقعية تقوم على اعتراف مواطنيها بسلطة الحكومة.

أولًا: الاندماج الوطني عبر بناء الدولة الوطنية: إطار نظري

ظهر مفهوم الدولـة الوطنية أو «دولـة الأمّـة» (Nation State) في مؤتمر وسـتفاليا في عام 1648. ويحدِّد الفقهاء الدسـتوريون ثلاثة مكوِّنات للدولة الوطنية (أو الدولة القومية أو دولة الأمّة): إقليم (وطن) وشـعب (أمّة) وسيادة (حكومة). والدولة الوطنية بهذا المعنى هيئة مصطنعة، يبنيها شعبها وحكومتها، إذ يفوِّض الشعب السلطة السياسية للحكومة، لتحتكر السّيادة وممارسة السلطة على إقليمها، ولا تسـمح لأي قوّة داخلية أو خارجية بأن تمارس السلطة على مواطنيها. لذلك عـرّف ماكس فيبر الدولـة بأنها: «جهاز يحتكر الاسـتخدام الشـرعي للقوّة المادية على السـكّان الخاضعين لسـيادتها»[7]. غير أن ذلك يتطلّب قبول الشـعب بهذه السـلطة، لذلك وصف جورج بوردو الدولة بأنها: «جهاز لتحقيق فكرة»[8]. وتشـير عملية بناء الدولة الوطنيـة وتحقيق الاندماج الاجتماعي إلـى عملية تحوّل اجتماعـي وثقافي مخطّطة، شـاملة ومتكاملة؛ فعلى المستوى السياسي ينبغي تأسـيس عقدٍ اجتماعي (دستور) يجسِّد إجماع المواطنين حول النظام السياسـي أو قواعد اللعبة السياسـية، ويكفل المساواة

(7) Max Weber, «Politics as a Vocation,» in: Hans Gerth and C. Wright Mills, eds., *From Max Weber: Essays in Sociology* (New York: Oxford University Press, 1948), p. 78.

(8) بورديو، ص 20.

وتكافؤ الفرص في الوصول إلى مواقع السلطة، وعدالة توزيع الموارد العامة بما يحقّق المصلحة العامة، والتمييز الواضح بين الملْكية الخاصة والخدمات العامة، والسيطرة المدنية على المؤسَّسات العسكرية[9]، وبناء أجهزة دولة كفؤة وفاعلة «تمكّن الدولة من احتكار الاستخدام الشرعي للقوّة، ووضع قواعد اللعب في المجتمع»[10]، وإنشاء قنوات ربط بين الدولة والمواطن «تؤسِّس علاقة سياسية مباشرة بين الدولة والفرد[11]، «بحيث تتعامل الدولة مع مواطنيها بشكل مباشر، ولا تقبل توسّط النخب التقليدية بين مؤسَّساتها والفرد المواطن»[12]، بما يمكّنها من التغلغل في المجتمع وتعبئته، وتنظيم العلاقات الاجتماعية، وجباية الموارد واستخدامها بصورة ملائمة، وبما يحقّق «المصلحة العامة»[13]. وعلى المستوى الثقافي والاجتماعي، ينبغي بناء الأمّة بـ «تجريد القرابة من وظائفها السياسية»[14]، وإضعاف الولاءات الأولية القبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية، واستبدالها بروابط نفعية تقوم على المصالح المشتركة[15]، «فمن دون أن تنتشر وتتغلغل فكرة الدولة على نطاق واسع في أوساط السكّان، فإن مؤسَّسات الدولة وأجهزتها تجد صعوبة في أن تعمل وتحافظ على استمرارها»[16]. وعلى الدولة إعداد سياسات عامة توفّر الشروط التي تمكّن الأفراد من تحقيق حراك اجتماعي، بما يساهم في تكريس «التعددية وحرية الأفراد واستقلالهم، وضمان توازن وتنافس مصادر السلطة،

---

(9) Kalevi Holsti, *The State, War, and the State of War* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 98.

(10) Migdal, *Strong Societies*, p. 14.

(11) Robert Nisbet, «State and Family,» in: Amitai Etzioni, ed., *Social Change: Sources, Patterns, and Consequences* (New York: Basic Books, 1973), pp. 190-210.

(12) Reinhard Bendix, ed., *State and Society* (Boston: Little Brown, 1968), p. 71.

(13) Migdal, *Strong Societies*, p. 21.

(14) Charles Tilly, ed., *The Formation of National States in Western Europe*, Studies in Political Development; 8 (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1975), p. 20.

(15) Amitai Etzioni, *The Active Society* (New York: [n. pb.], 1972), pp. 354-355.

(16) Barry Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era* (New York: Harvester Wheatsheaf, 1991), p. 64.

الدينية والاجتماعية والاقتصادية[17]، وضمان حقّ المواطنين في تنظيم أنفسهم في روابط حديثة»[18]؛ «فالشـرط الأسـاس لتحقّق مركزة السلطة السياسية هو المجتمـع الديمقراطي القائم على المسـاواة»[19]، و«إدماج كافّة السـكّان في العملية السياسية»[20]. وعلى المستوى الاقتصادي، ينبغي التحوّل من الاقتصاد الريعي والاقتصاد المعيشي إلى اقتصاد السوق الحرّة الذي تمثّل الضرائب التي تُفرض على النشـاط الاقتصادي المصدر الرئيس لأجـور البيروقراطية المدنية والعسـكرية والموظّفين العموميين. ولا يمكن لاقتصاد السـوق أن يتحقّق من دون إحداث تغيّرات في المجالين الثقافي والاجتماعي، والسـيادة الفردية التي تمثّل شرطًا أساسًا للرشد.

يساهم بناء الدولة ذات السّيادة والشـرعية في بناء الأمّة، وتتكوّن الهوية الوطنية بحفـز التحوّل مـن الروابط الأوليـة التي تقوم علـى الهويات تحت الوطنيـة، كالقبائل والطوائف والعشـائر، إلى الروابط النفعيـة التي تقوم على المصالح المشـتركة، كالأحـزاب ومنظّمات المجتمع المدنـي[21] التي تعمل على تحرير الأفراد وتضمن اسـتقلالهم وتكفل تعددية مصادر السـلطة الدينية والاجتماعية والاقتصاديـة، وتوازنها وتنافسـها[22]، والانتقـال من العلاقات الزبونية وعلاقات الموالاة الشـخصية إلى المواطَنة والولاء للدولة والأمّة[23]، فانخراط الجماعات التقليدية في السياسـة يحوّل التنافس السياسي من تنافس رشـيد بين المصالح، إلى صراع هويات. ولا يستطيع الإنسان أن يكون مواطنًا فاعلًا إلّا إذا كان فردًا مسـتقلًا ومتحرّرًا من السلطات التقليدية ومرتبطًا بالدولة مباشـرة، ويقتضي ذلك إصدار تشريعات وبناء مؤسّسـات تكفل حرية تأسيس

---

(17) Samuel Eisenstadt, *Tradition, Change and Modernity* (New York: J. Wiley, 1973), chap. 13.

(18) A. Tocqueville, *Democracy in America* (New York: Garden City, 1955), p. 298.

(19) Tocqueville, p. 302.

(20) Tocqueville, p. 32.

(21) Etzioni, *The Active Society*, pp. 354 - 355.

(22) Eisenstadt, *Tradition, Change and Modernity*, chap. 13.

(23) بورديو، ص 25.

DOT • نقد

التنظيمات الحديثة، وتحمي حقّ المواطن في الانضمام إليها، والحقّ في حرّية التعبير، ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في الوصول إلى الوظيفة العامة، وتكافؤ فرص الأحزاب والتنظيمات السياسية في التنافس على كسب الأنصار، وتنظيم انتخابات حرّة ونزيهة وعادلة، ومؤسَّسات لصناعة السياسة الحكومية[24].

هناك مقاربتان رئيستان لبناء الدولة الوطنية أو دولة الأمّة: «المقاربة الماضوية» (Primordialism)، و«المقاربة التحديثية» (Modernist)، وتقوم «المقاربة الماضوية» على تحقيق الاندماج الاجتماعي بتأكيد وحدة الماضي والروابط المشتركة الموروثة من الماضي، مثل الدِّين واللغة والأصل والسمات الفيزيقية المشتركة بين أفراد الجماعة، وتحفيز سعي الأفراد إلى «التوحّد» (Identifying) مع الجماعات الإثنية، على أساس عوامل طبيعية موروثة؛ فالأمّة هي التي تصنع الهوية القومية من وجهة نظر هذه المقاربة. وأمّا «المقاربة التحديثية» فيرى روّادها[25] أن الأمم هي كيانات مصطنعة، وأن «الهويات القومية هي التي تصنع الأمم وليس العكس»[26]، وتنشأ نتيجة التحوّل «من نظام اجتماعي إلى آخر، كالتحوّل من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي»[27]. واستخدم جون ستِوارت ميل وإرنست رينان مصطلح الأمّة المدنية، أو الأمّة الليبرالية، لوصف الأمّة المصطنعة، حيث العلاقة بين الدولة والفرد هي علاقة سياسية، والرابطة بين الأفراد هي رابطة تعاقدية تقوم على المواطَنة. لذلك وصف رينان الأمّة بأنها «استفتاء يومي»، بمعنى أن الهوية القومية تخضع لمراجعة الشعب بصورة دائمة، فيمكن أن تتعزّز أو تضعف في ضوء ما توفّره الدولة والمجتمع من ضمان وحماية للقيم الليبرالية، وفي مقدّمها المساواة والفردية وحرية الأفراد واستقلالهم والتسامح، وبحسب ما تضمنه الدولة للأفراد من حقوق المواطَنة.

---

(24) Dahl, *Polyarchy*.

(25) أهمّ روّاد المقاربة التحديثية في بناء الأمّة: ماكس فيبر وفردناند تونيز وجون ستِوارت ميل وإرنست رينان وإرنست غلينر.

(26) Raphael Utz, «Nations, Nation-Building, and Cultural Intervention: A Social Science Perspective,» in: Armin von Bogdandy and R. Wolfrum, eds., *Max Planck Yearbook of United Nations Law*: vol. 9 (London; Boston: Kluwer Law International, 2005), p. 617.

(27) Bogdandy and Wolfrum, eds., p. 618.

في ضوء ما تقــدَّم، أرى أن بناء الدولة الوطنية، أو بنــاء «دولة الأمّة»، هو الشــرط الأســاس لتحقيق الاندماج الاجتماعي وضمان تماســك الأمّة وعدم تفكّكها؛ فالاندماج الاجتماعي لا يتحقَّق باتّخاذ إجراءات قانونية لتأسيس الدولة، بل يتطلَّب إجراءات مخطّطة وعملية مســتدامة تهدف إلى تنمية شــعور الأفراد بالمواطنية والولاء للدولة، عبر إجراءات رضائية لصهر الثقافات الفرعية في ثقافة وطنية واحدة، من دون أن تتنازل الجماعات عن ثقافاتها الفرعية بصورة كاملة، بل تتوقّف عن ممارسة الجوانب الثقافية التي تتعارض مع قوانين المجتمع وقيمه الاجتماعية فحسب. وهي عملية تختلف عن عمليات «الإلحاق» التي تُخضع من خلالها ثقافة أو ثقافات فرعية عديدة لثقافة واحدة، وعن «التلفيق» الذي يقتصر على التوحيد السياسي من دون توحيد اجتماعي وثقافي.

ثانيًا: بناء الدولة الرعوية في اليمن

يمثّــل اليمن أمّة، ويعدّ ذلك شــرطًا لبنــاء الدولة؛ «ففــي جميع البلدان القديمة، الأمّة هي التــي صنعت الدولة، أمّا في الدول الجديدة فإن على الدولة أن تصنع الأمّــة»[28]. لذلك ظلَّ اليمنيون في الشــمال والجنــوب يتوقون إلى الوحدة، على الرغم من اختلاف الأنظمة السياســية التــي تعاقبت على أجزاء اليمن. وعلى الرغم من ذلك، فإن هنــاك اختلافات في طبيعة البنى الاجتماعية والتوجّهات الثقافية بين الشــمال والجنوب؛ ففي المناطق الشمالية (ولا سيما مناطق شمال صنعاء)، تســود البنى القبلية والعلاقات الجمعية، والولاء القبلي بطبيعته «يولّد وعيًا سياســيًا لا يظهر إلّا على مســتوى المطالب الجماعية التي تحكمها المصالح المادية المباشــرة»[29]، ويفرز ثقافة سياســية ريعية تنظر إلى الدولة باعتبارها جهازًا لتوزيع الريع، تعطي ولا تأخذ، وإذا امتنعت عن العطاء، فإن الشّــكل الســائد لاســتجابة القبائل هو التمرّد، إن بـ«التقطعــات القبلية» المسلحة أو بخطف أجانب. لذلك بنى الرئيس علي عبد الله صالح الدولة في الشــمال (الجمهورية العربية اليمنية) بما يتواءم مع هذه الثقافة السياسية؛ فبنى

(28) بورديو، ص 33 – 34.

(29) بورديو، ص 34.

«دولة جذمورية» تشبه تلك التي لاحظها جان فرانسوا بايار (J. F. Bayart) في أفريقيا[30]، حيث قامت مركزة السلطة السياسية بإخضاع النظم بالتدرج للرئاسة بوساطة شخصيات أو أتباع ذوي نفوذ محلّي، تفاوضوا على إدماج الأقاليم في أحضان الدولة[31]، أو عبر ما سمّاه إتين دي لابويسيه (E. de la Boétie) «العبودية المختارة»[32]؛ إذ ألحق المناطق القبلية بالدولة عبر وساطة شيوخ القبائل، ولم يفرض دمجها عبر قوّة الدولة وشرعية النظام. أمّا في الجنوب فتتّسم البنى والعلاقات الاجتماعية بطابع حداثي، إذ عرف الجنوب المجتمع المدني منذ القرن التاسع عشر، وعرف الأحزاب السياسية خلال النصف الأول من القرن العشرين. وعلى الرغم من التحوّل من الليبرالية إلى الشمولية في ظلّ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، احتفظ المجتمع والدولة بسِمات حداثية، الأمر الذي أفرز ثقافة سياسية مدنية تعدّ الدولة جهازًا محايدًا (أو هكذا ينبغي أن تكون) لتنظيم الحياة الاجتماعية. لذلك كان الجنوبيون (على المستوى الشعبي) يتوقون إلى الوحدة من أجل استعادة الليبرالية التي افتقدوها إبان حكم الحزب الاشتراكي، والتي تقوم على حرية الأسواق والتعددية السياسية.

---

(30) جان فرنسوا بايار، سياسة ملء البطون: سوسيولوجية الدولة في أفريقيا، ترجمة حليم طوسون (القاهرة: دار العالم الثالث، 1992)، ص 33، و ص 264 - 274.

(31) بايار، ص 266.

(32) استخدم إتين دي لابويسيه مفهوم العبودية المختارة في مقالة معروفة له تحمل العنوان نفسه، لتفسير رضا المحكومين باستمرار حكم الحاكم المستبدّ وعدم تمرّدهم عليه؛ فالحاكم المستبدّ لا يستطيع باستخدام العنف وحده أن يحوّل المحكومين جميعًا إلى عبيد خاضعين لسلطته، بل عن طريق قبول النخب الاجتماعية والاقتصادية ورضاها، إذ يربط الحاكم الأفراد الذين يتمتعون بالنفوذ والسلطة الاجتماعية بعلاقات مصلحة، ويحقّق لهم مصالحهم المشروعة وغير المشروعة، ويتغاضى عن ممارستهم الفساد، وهم بدورهم يربط كل واحد منهم عددًا من الأفراد المؤثّرين وذوي النفوذ الأقلّ شأنًا منهم، بعلاقات شخصية بهم، وتتكرّر الآلية نفسها مع هؤلاء. يقول لابويسيه: «في كلّ عهد كان ثمّة أربعة أو خمسة أفراد تصغي إليهم أذن الطاغية، فيتقرّبون منه أو يقربهم إليه، ليكونوا شركاء جرائمه، وخلّان ملذّاته، وقوّاد شهواته، ومقاسميه في ما نهب، هؤلاء الستة يدرّبون رئيسهم على القسوة على المجتمع، لا بشروره وحده، بل بشروره وشرورهم؛ هؤلاء الستة (يقصد البطانة + الطاغية) ينتفع في كنفهم ستّمئة يفسدهم الخمسة كما أفسدوا الطاغية، ثمّ هؤلاء الستمئة يذيلهم ستّة آلاف تابع، يوكلون إليهم مناصب الدولة (...)، تاركين إياهم يرتكبون من السيئات ما لا يجعل لهم بقاء إلّا في ظلّهم، ولا البقاء بعيدًا من طائلة القانون وعقوباتها إلّا عن طريقهم. ما أطول سلسلة الأتباع بعد ذلك». انظر: إتين دي لابويسيه، مقال في العبودية المختارة، ترجمة وتقديم مصطفى صفوان (القاهرة: الهيئة المصرية العامّة للكتاب، 1992)، ص 109.

كانت النّخبة الشـمالية ترى في الوحدة استحقاقًا تفرضه وحدة الماضي، وأمّا النّخبة الجنوبية فكانت ترى في الوحدة وسـيلة لتحقيـق التقدّم وضمان مسـتقبل أفضل لليمنيين، وتطوير النظامين السياسـيين اللذين كانا سائدين في الشـمال والجنوب. لذلك كان موقف الجمهورية العربية اليمنية (الشمال) في مفاوضات الوحدة في عام 1989 «متمسّكًا بالوحدة الفورية الكاملة (...) ومن جهتها، فإن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فضّلت الالتزام بالتوحيد، لكن كلّما كان التنفيذ متأنّيًا كلّما كان ذلك أفضل»[33]. وكانت ترى أن الوحدة ينبغي أن تقترن بتحـوّل ديمقراطي[34]، وأكّدت ضرورة «تجـاوز المفاهيم الإلحاقية للوحدة، وتأكيد أن الخيار الديمقراطي الشـامل، هو السبيل الوحيد لتحقيقها، وضمان بقائها»[35].

وفقًا لاتّفاق عدن التاريخي الذي وقّعه رئيسـا الدولتين في 30 تشـرين الثاني/ نوفمبـر 1989، كان إعلان الوحـدة مقرّرًا في تشـرين الثاني/ نوفمبر 1990. ونتيجة الخوف مـن نجاح القـوى التقليدية في إعاقـة الوحدة، قُدّم الموعد إلـى 22 أيار/ مايـو 1990[36]. وتبيّن إجماع النخـب الجنوبية على الوحدة وتباين توجّهات النخب الشـمالية، في نتائـج التصويت على الوحدة فـي برلماني الدولتين، «فبينما صادق مجلس الشـعب الأعلـى في عدن على الدسـتور بالإجماع، فإن 25 نائبًا في صنعاء(*) قاطعوا التصويت احتجاجًا على

---

(33) روبرت دي بوروس، «الجمهورية اليمنية: نموذج للتوحّد السياسـي في التطبيق (1989 – 1992)،» في: عبده حمود الشـريف، محرر، التحوّلات السياسـية في اليمن: بحوث ودراسـات غربية (1990 – 1994) (صنعاء: المعهد الأميركي للدراسات اليمنية، 1995)، ص 82.

(34) أكّدت وثيقة الاتجاهات الأساسـية للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل التي أُقرّت في الدورة التاسعة عشرة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني المنعقدة في الفترة بين 10 و15 شباط/ فبراير 1990، إذ أكّدت أن «الديمقراطية هي الوسيلة الفعالة الوحيدة لتحقيق وحدة الوطن، وهي أساس الحكم في دولة الوحدة اليمنية»، انظر: الاتجاهات الأساسـية للإصلاح السياسـي والاقتصادي الشامل (عدن: دار الهمداني، د. ت)، ص 34.

(35) الاتجاهات الأساسية، ص 70.

(36) أوروسولا براون، «اليمن: حالة أخرى للوحدة،» في: الشريف، ص 62 – 63.

(*) كان مجلس الشورى في الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن) مكوّنًا من 159 عضوًا.

إلغاء الشريعة كمصدر وحيد للقوانين»[37]. وانتصر المفاوض الشمالي، وأعلن عن تأسيس الجمهورية اليمنية في 22 أيار/ مايو 1990، عبر توافق بين رئيسَي شطري اليمن، صيغ في وثيقة عُرفت بوثيقة «إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية» التي حدَّدت فترةً انتقالية لاستكمال بناء الدولة والتحوّل الديمقراطي، مدّتها سنتان وستّة أشهر[38]، تبدأ في 22 أيار/ مايو 1990، وتنتهي في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992. وعدّت مؤسَّسات الدولة وأجهزة السلطة التي أُسّست في عام 1990، أجهزة لحكومة موقتة تتمثَّل مهمّتها الرئيسة في استكمال بناء الدولة بما يؤهِّلها قيادة عملية التحوّل الديمقراطي[39].

شهدت الفترة الانتقالية خلافات بخصوص عملية التحوّل الديمقراطي وطبيعة النظام السياسي، ولا سيما أن «الساسة اليمنيين (من الشمال والجنوب) لم يكونوا ضليعين ولا مجرَّبين للعمل السياسي في ظلّ التعددية الحزبية»[40]. لذلك «واجهوا صعوبة أكثر حتى في رسم خطوط عريضة لهذا النظام السياسي القادم فجأة، أو الطريق الموصل إليه، فضلًا عن التفاصيل الدقيقة»[41]؛ حيث

---

(37) الشريف، ص 63.

(38) تنصّ المادة (3) من اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وتنظيم الفترة الانتقالية، على ما يلي: «تُحدَّد فترة انتقالية لمدة ستين وستة أشهر ابتداءً من تاريخ نفاذ هذا الاتّفاق، ويتكوّن مجلس نوّاب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى، بالإضافة إلى عدد (31) عضوًا يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة، ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور، وفي حال خلو مقعد أي من أعضاء مجلس النوّاب لأي سبب كان يتمّ ملؤه عن طريق التعيين من قبل مجلس الرئاسة». وتنصّ المادّة (2) منه على ما يلي: «بعد نفاذ هذا الاتّفاق يكوّن مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية، يتألف من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيسًا لمجلس الرئاسة ونائبًا للرئيس لمدة المجلس، ويُشكّل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخاب من قِبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشاري، ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستورية أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامّه، ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخوّلة لمجلس الرئاسة في الدستور».

(39) أشارت الوثيقة في مقدّمتها إلى أن الغرض من تحديد الفترة الانتقالية هو «استيعاب عملية الإعداد لمستقبل الدولة اليمنية وإجراء الانتخابات العامّة لمجلس النوّاب».

(40) بوروس، «الجمهورية اليمنية»، ص 85.

(41) بوروس، «الجمهورية اليمنية»، ص 85.

كان «نظـام الفائز الأول في الدوائر الفردية» هو الأقرب فهمًا لمستوى الوعي السياسـي للنخب السياسـية اليمنية، «والنتيجة العامة المباشرة لهذا النظام هي زيادة الاحتقان السياسـي، طالما أن الطرف الخاسر سوف يُجرّد من القوّة»[42]، وهذا ما تنبّه إليه بول دريش (P. Dresch)، فاسـتعار عبارة رينان «الأمّة اسـتفتاء شـعبي يومي»، عنوانًا لإحدى دراسـاته عن الوحدة اليمنية، قال فيها: «إن هذه الاسـتعارة لها مقاصدها، في الحقيقة يصعب في وجه انتخابات اليمن المقرّر إجراؤها فـي نيسـان/ أبريل 1993 أن تتجاهل أنها مـن المرجّح، وفق بعض الحسـابات اليمنية (بالأحـرى المنذرة بالخطـر) قد تؤدّي إلـى تمزيق اليمن نفسه»[43].

مثّلت الانتخابات البرلمانية في عام 1993 أول شرخ في جدار الوحدة اليمنية، إذ فاز الحزب الاشـتراكي اليمني بمعظم مقاعـد الجنوب، بينما فاز المؤتمر الشـعبي وحليفه التجمّـع اليمني للإصلاح بمعظم مقاعد الشـمال. لذلك رأى علي سـالم البيض أن من واجبه أن يمثّل الجنوب بصورة رئيسة، فطالب بإعادة النظر في صيغة الدولة، واعتماد الصيغة الفدرالية، وإعادة النظر في النظام السياسـي بحيث ينظَّم على أساس تشارك السـلطة. وفي المقابل، رفـض الرئيس صالح إعادة النظر في صيغة الدولة، وقبِل بتشـارك السـلطة، لكن بطريقة غيـر قانونية، بل بصورة توافقية؛ فأُنشـئ مجلس الرئاسـة على أساس توافقي، وشُـكّلت الحكومة على الأساس نفسـه، ومع ذلك استمرّت الخلافات والنزاعات، بل تطوّرت إلى حربٍ بين جيشي الشطرين في 4 أيار/ مايو 1994، وانتهت في السـابع من تمّوز/ يوليو 1994 بانتصار علي عبد الله صالح وحلفائه.

عقب انتهاء الحرب، شرع علي عبد الله صالح عبر حزبه (المؤتمر الشعبي العام) في بناء الدولة وفقًا لاختياراته، من دون وجود توافق بشأن هذه العملية؛

(42) Stephen W. Day, «Barriers to Federal Democracy in Iraq: Lessons from Yemen,» *Middle East Policy Journal*, vol. 13, no. 3 (Fall 2006), p 123.

(43) بول دريش، «اقتراع شعبي يومي: الأمّة والدولة في اليمن،» في: الشريف، ص 127.

فعلى مستوى صيغة الدولة اختار «دولة وحدة اندماجية»[44]، وعلى مستوى النظام السياسي، اختار (نظريًا) نظامًا ديمقراطيا ليبراليًا، إذ ضُمّن الدستور نصوصًا تقرّ التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة[45]، وسيادة الشعب وإشراك المواطنين في النظام السياسي[46]، والعدالة الاجتماعية[47]، والمساواة بين المواطنين[48]، وتكافؤ الفرص[49]، وضمان حقوق المواطنين وحرّياتهم الأساسية، وفي مقدّمها حرية الرأي والتعبير، والحقّ في التجمّع والتنظيم[50]. أمّا على مستوى القوانين والممارسة الواقعية للسلطة فلم يعمل على تصميم نظم توزيع القوّة الرسمية ومؤسّساتها بما يتلاءم مع هذه

---

(44) تنصّ المادة الأولى من الدستور على ما يلي: «الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلّة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزّأ ولا يجوز التنازل عن أي جزءٍ منها، والشعب اليمني جزء من الأمّة العربية والإسلامية».

(45) تنصّ المادة الخامسة من الدستور على ما يلي: «يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف تداول السلطة سلمًا، وينظّم القانون الأحكام والإجراءات الخاصّة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي، ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصّة بحزب أو تنظيم سياسي معيّن.

(46) تنصّ المادة الرابعة من الدستور على ما يلي: «الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامّة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة».

(47) تنصّ المادة السابعة من الدستور على ما يلي: «يقوم الاقتصاد الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحقّق مصلحة الفرد والمجتمع، وبما يعزّز الاستقلال الوطني، وباعتماد المبادئ التالية: (أ) العدالة الاجتماعية الإسلامية في العلاقات الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الإنتاج وتطويره وتحقيق التكافل والتوازن الاجتماعي وتكافؤ الفرص ورفع مستوى معيشة المجتمع. (ب) التنافس المشروع بين القطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط، وتحقيق المعاملة المتساوية العادلة بين جميع القطاعات. (ج) حماية واحترام الملكية الخاصّة فلا تمسّ إلّا للضرورة ولمصلحة عامّة وبتعويض عادل وفقًا للقانون».

(48) تنصّ المادة (41) من الدستور على ما يلي: «المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامّة».

(49) تنصّ المادة (24) من الدستور على ما يلي: «تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، وتصدر القوانين لتحقيق ذلك».

(50) تنصّ المادة (42) من الدستور على ما يلي: «لكلّ مواطن حقّ الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون».

التوجّهـات، بل عمل على بنـاء دولة رعويـة ونظام حكم أعيـان؛ وبدلًا من تشـجيع الحقّ في التجمّع والتعبيـر عن الرأي، ومؤسَّسـات المجتمع المدني التي تعدّ شـروطًا ضروريـة للنظام الديمقراطـي الليبرالي، شـجَّع نظام البنى والعلاقات القبلية، وشـجَّع الانتماءات والروابط الأولية المكرِّسـة للعلاقات الرعوية عوضًا عـن علاقات المواطَنة؛ وبدلًا من تشـجيع المؤسَّسـات التي تحقِّق الاندمـاج الاجتماعي وبنـاء الأمّة، وفي مقدّمها الأحـزاب، عمل على تعزيز البنى والعلاقـات الأهلية والتقليدية ذات الطابع الشـقاقي، التي تكرِّس النزاعات الأولية المذهبية والطائفية والجهوية؛ وعوضًا عن تنظيم علاقة الدولة بالمواطنين على أسـاس مبادئ المواطَنة المتساوية، نُظّمت على أساس رعوي بوساطة شـيوخ القبائل والنخب التقليدية، وأُضعفت النخب السياسية الحديثة ذات المكانة المكتسـبة، والتوجّهات الوطنية العابـرة للهويات الأولية (الإثنية والقبلية والطائفية). ولم يسمح النظام بنشوء نخب قوّة مؤسَّسية منافسة، وعمل على تكريس نظام غير رسـمي لتشارك السـلطة باحتواء النخب الإرثية التي لا تشكّل تهديدًا له، فمعظم النخب المحلية من الباحثين عن الرّيع أو من الباحثين عن القـوّة الاقتصادية، لا من الباحثين عن القوّة السياسـية. وعمل النظام على ربط النخب المحلية بعلاقات زبونية، وأمّا النخب الوطنية التي تنشأ في المناطق الحضرية، فعمل على إضعاف تأثيرها في مؤسَّسات صناعة القرار.

أدّى الأسـلوب الذي أدارت به الحكومة الدولة إلى إعاقة تحقيق أهداف النظام السياسـي الديمقراطي؛ فالانتخابـات البرلمانية والمحليـة وفقًا لنظام الانتخـاب الفردي أجهضت التعددية السياسـية والحزبيـة، وأدّت إلى تجميد سـلطة الحزب الحاكـم، وأعاقت التداول السـلمي للسـلطة، كما أجهضت التعددية الاجتماعية والتنافس القائم على أسـاس تكافـؤ الفرص وتركيز القوّة في أيدي النخبة القبلية التقليدية. وبناء عليه، ما عادت المؤسَّسـات السياسـية المنتخبة تمثّل آليات لممارسة الشعب للسـلطة، ولا قنوات للمشاركة الشعبية في النظام السياسي، بل باتت مؤسَّسات لتنظيم «شبكات المحسوبية»، واحتواء النّخب التقليدية، فمعظم أعضاء المجالس المحلية هم في الحقيقة من شـيوخ القبائل، ولا يوجد في ممارسـتهم العملية حدود واضحة بين أدوارهم كشيوخ

قبائل وأدوارهم كأعضاء مجالس محلية[51]، لذلك «ساهمت المجالس المحلية بشكلٍ غير مباشـــر في تكريس القبلية والجهوية في أوســـاط السكّان المحليين الريفيين»[52].

ثالثًا: آليات التفكيك الاجتماعي

لـــم يكن للحكومة أن تضمن بقـــاء نظام الرئيس صالح مـــن دون اعتماد آليات لتفتيت الأمّة وتفكيك المجتمع اليمني، منها: إضعاف مؤسَّسات الاندماج الاجتماعي (الأحـــزاب ومنظّمات المجتمـــع المدني)، وإضعاف مؤسَّســـات الدولة الوطنية، وبناء دولة موازية لحماية النظام، وتفويض بعض مهمات الدولة الوطنية للجماعات الأولية، وإضعاف الانقســـامات الأفقية وتعزيز الانقسامات الرأسية، وإضعاف الطبقة الوسطى والمثقّفين والإنتليجنسيا.

1 - توظيف الدِّين في المجال السياسي

اســـتعان الرئيس علي عبد الله صالح بالعـــرب الأفغان في حرب صيف 1994، ودفـــع بالتيار الســـلفي وحلفائه في التجمّع اليمنـــي للإصلاح لتوفير الغطـــاء الأيديولوجي للحـــرب، وإضفاء طابـــع عقائدي عليها؛ فقاد الشـــيخ عبد المجيد الزنداني حملة تعبئة أيديولوجية في معســـكرات الجيش، واصفًا الحرب بأنها جهاد في ســـبيل الله[53]؛ وأصدر الشـــيخ عبد الوهاب الديلمي فتوى تكفِّر قادة الحزب الاشـــتراكي، وتعدّهم مرتدّيـــن، وتجيز الحرب على الجنوب عمومًـــا، قال فيها: «أجمـــع العلماء أنّـــه عند القتال، بـــل إذا تقاتل المســـلمون وغير المســـلمين، فإنـــه إذا تمترس أعـــداء الإســـلام بطائفة من المسلمين المســـتضعفين، فإنه يجوز للمســـلمين قتل هؤلاء المتمترسين بهم

(51) Sharif Ismail, «Unification in Yemen: Dynamics of Political Integration (1978-2000),» (MPhil Thesis, University of Oxford, Unification in Yemen, 2007).

(52) Ismail, «Unification in Yemen,» p. 48.

(53) Khaled Fattah, «A Political History of Civil-Military Relations in Yemen,» *Alternative Politics*, Special Issue 1, 25-47, November 2010, p. 40.

مع أنهم مغلوب على أمرهم وهم مستضعفون من النساء والضعفاء والشيوخ والأطفال، ولكن إذا لم نقتلهم فسيتمكّن العدو من اقتحام ديارنا، وقتل أكثر منهم من المسلمين ويستبيح دولة الإسلام، وينتهك الأعراض. إذن، ففي قتلهم مفسدة أصغر من المفسدة التي تترتّب على تغلّب العدو علينا، فإذا كان إجماع المسلمين يجيز قتل هؤلاء المستضعفين الذين لا يقاتلون، فكيف بمن يقف ويقاتل ويحمل السلاح، هذا أولًا. والأمر الثاني، الذين يقاتلون في صفّ هؤلاء المرتدّين، هم يريدون أن تعلو شوكة الكفر، وأن تنخفض شوكة الإسلام، وعلى هذا فإنه يقول العلماء: من كان يفرح في نفسه في علو شوكة الكفر وانخفاض شوكة الإسلام فهو منافق، أمّا إذا أعلن ذلك وأظهره فهو مرتدّ أيضًا»[54]. وباتت وسائل الإعلام الرسمية تطلق على تلك الحرب اسم «حرب الردّة والانفصال».

تحالف الرئيس صالح مع التيار السلفي الذي روَّج لمقولة طاعة ولي الأمر وتحريم الخروج عليه، فأفتى أبو الحسن المأربي بتكفير أتباع حسين بدر الدين الحوثي من الزيود إبان حوادث صعدة في عام 2004، ووصفهم بأنهم من الروافض الخارجين من ملّة الإسلام الصحيح[55]. وإبان الحرب الثالثة بين النظام وأتباع الحوثي في صعدة، تداولت وسائل الإعلام الرسمية «ما اعتبرته فتوى للقاضي محمد إسماعيل العمراني، يستبيح فيها دماء أنصار الحوثي، ويدعو أبناء الشعب اليمني إلى الجهاد في صعدة[56]. وفي خطبة عيد الأضحى في عام 1428 هجرية (الموافق لـ 19 كانون الأول/ ديسمبر 2007)، وصف الخطيب ناصر الشيباني (المقرّب من الرئيس صالح) ناشطي جمعيات المتقاعدين العسكريين الجنوبيين بأنهم مرتدّون، وشبَّه حركتهم بحركة الردّة التي قادها الأسود العنسي،

---

(54) «نصّ فتوى الديلمي،» متوافر على الرابط: <http://marebpress.net/articles.php?lang=arabic&id=16827>.

(55) «الماربي» يفتي بعدم جواز منافسة «صالح» والمعارضة تعدّ «الفتوى» خروجًا على الدستور،» متوافر على الرابط: <http://www.aleshteraki.net/news_details.php?sid=1090>.

(56) «الجيش يستعين بقبائل من حاشد وصعدة مهدّدة بكارثة إنسانية،» متوافر على الرابط: <http://www.aleshteraki.net/news_details.php?sid=1874>.

وعدّهم جماعة تنصيرية وشيوعية إلحادية يريدون أمركة الشعب[57]. وتجاوز بعض السلفيين الموالين للرئيس علي عبد الله صالح تحريم الخروج عليه باعتباره وليًّا للأمر، إلى تحريم منافسته في الانتخابات، فأفتى الشيخ أبو الحسن المأربي بعدم جواز منافسته في الانتخابات الرئاسية في عام 2006[58].

2 – استدعاء التدخلات الإقليمية والدولية

مثّل التدخّل الخارجي واحدًا من أهمّ عوامل تعزيز التفتيت والنزاعات الداخلية؛ فعلى الرغم من أن انقسام اليمن إلى شمال وجنوب بدأ بسبب عامل داخلي وتمرّد محلي في الجنوب ضدّ السلطة المركزية للإمام القاسم، إلا أنه تكرَّس بعد الاحتلال البريطاني لمدينة عدن بعد عقده اتّفاقات حماية مع زعماء المشيخات والإمارات والسلطنات الجنوبية، وبعد التدخّل العثماني في الشمال، وما ترتَّب عليه من تعزيز للانقسام الشمالي – الجنوبي من جانب، والانقسام بين الزيدية والشافعية على مستوى الشمال من جانب آخر. وتعزّز الانقسام بين الشمال والجنوب في ظلّ الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، والصراع بين الملكيات والجمهوريات العربية؛ فبعد ثورة أيلول/ سبتمبر 1962 أُلّفت لجنة خاصّة برئاسة الأمير سلطان بن عبد العزيز للتعامل مع شيوخ القبائل اليمنية، وظلّ الأمير سلطان رئيسًا لهذه اللجنة منذ تأسيسها حتى وفاته في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وبلغت ميزانيتها السنوية في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نحو 3.5 مليار دولار (نحو 13 مليار ريال سعودي)، وتتفاوت التحويلات الشهرية التي يحصل عليها المشايخ بحسب مكانتهم في البنية القبلية، وبحسب تأثيرهم في السياسة الرسمية للدولة؛ فالشيخ عبد الله بن حسين

---

(57) «فتاوى تكفير تثير ردود فعل سياسية: تصاعد المواجهات بين السلطات اليمنية وجمعيات العسكريين يهدد بعرقلة جهود احتواء الأزمة الجنوبية « تقرير،» متوافر على الرابط: <http:// marebpress.net/nprint.php?sid=8092>.

(58) «الماربي» يفتي بعدم جواز منافسة «صالح» والمعارضة تعدّ «الفتوى» خروجًا على الدستور».

الأحمر (شـيخ مشـايخ اليمن) يحصل على أكبر مخصّص شهري يقدَّر بنحو 800 ألف دولار أميركي[59].

أما على المستوى الرسمي فشـهدت ثمانينيات القرن العشرين استقطابًا بين النظام في جمهورية اليمـن الديمقراطية الشـعبية (الجنوب) والجمهورية العربيـة اليمنية (الشـمال)، وفـق خطوط الانقسـام الإقليمي تجـاه الحرب العراقية - الإيرانية؛ إذ انحاز الجنوب إلى إيران، وانحاز الشـمال إلى العراق، لذلك حصل نظام الرئيس علي عبد الله صالح على دعم فني عسكري من نظام الرئيس صدام حسـين، واحتفظ كذلك بعلاقات جيدة مع دول الخليج العربي عمومًا، والمملكة العربية السعودية خصوصًا، وهي العلاقات التي كان يحصل بسـببها على دعم مالي لتمويل شـبكات الموالاة الداخلية. لكن عندما اجتاح النظام العراقي دولة الكويت في آب/ أغسـطس 1990، وجد الرئيس علي عبد الله صالح نفسه مضطرًّا إلى الاختيار بين استمرار التحالف مع النظام العراقي، أو استمرار التحالف مع النظام السـعودي، ويبدو أنه كان يعدّ لإقصاء خصومه الداخليـين عن طريق الحـرب، فاختار اسـتمرار تحالفه مع النظـام العراقي، لاستمرار حصوله على الدعم الفني العسكري، ومن ثم التضحية بعلاقاته بدول الخليج العربي عمومًا، والمملكة العربية السعودية خصوصًا.

مع سـقوط نظام الرئيس العراقي صدام حسـين في حرب الخليج الثانية في عام 2003، فقَد الرئيس علي عبد الله صالح أهمّ حلفائه الإقليميين، وكان في حاجة إلى إعادة رسـم خارطة تحالفاته في المنطقـة، ولم يكن ذلك ممكنًا إلّا باختـلاق مبرِّر قوي يدفـع المملكة العربية السـعودية للصفح عن العقوق الذي بدر منه تجاهها في تسـعينيات القرن العشـرين، والتضحية بأحد حلفائه الداخليين، فكانت جماعة الشـباب المؤمن (التي باتت تُعرف بجماعة الحوثي منذ مطلـع عام 2004) هـي الضحية، فبـدأ بتضخيم خطر جماعـة الحوثي (الزيدية)، وروَّجت وسـائل إعلام النظام لوجود دعمٍ إيراني لجماعة الحوثي،

(59) Sarah Phillips, «Yemen: Developmental Dysfunction and Division in a Crisis State,» Development Leadership Program, Research Paper 14, February 2011, p. 29.

DOT • نقطة

من أجل إقناع المملكة العربية السعودية بوجود تهديد حقيقي على حدودها الجنوبية[60]. وفي 18 حزيران/ يونيو 2004 شنَّ صالح حربًا غير مبرّرة على جماعة الحوثي، استمرَّت حتى نهاية أيلول/ سبتمبر، وفي الأعوام الخمسة التالية شنَّ عليها خمس حروب أخرى[61]. واستطاع في الحرب السادسة (11 آب/ أغسطس 2009 - 12 شباط/ فبراير 2010) توريط المملكة العربية السعودية، وجرّها إلى المشاركة في الحرب بطريقة مباشرة.

3 - إضعاف البنى الإدماجية الحديثة

شرع الرئيس صالح بعد انتصاره في حرب صيف 1994 في تعميم الثقافة الشمالية في المحافظات الجنوبية؛ فأسّس فروعًا لفائدة شؤون القبائل في جميع المحافظات الجنوبية؛ وعيّن شيخًا لمدينة عدن، وهي المدينة التي أُسِّسَتْ فيها منظّمات المجتمع المدني منذ ما يزيد على مئة وخمسين عامًا، والتي أصبحت في الخمسينيات مدينة ميتوبوليتانية، وانصهر فيها سكّان ينتمون إلى قوميات وأعراق وديانات مختلفة؛ وألغى لجان المليشيات الشعبية في الأحياء؛ وعيّن بدلًا منها عقّال حارات؛ وأحيا البنى والعلاقات القبلية في المناطق الجنوبية الريفية؛ وأعاق قيام الدولة بوظائفها في مجال حفظ الأمن وإقامة العدالة؛ ووظّف النزاعات القبلية لتحقيق أهداف سياسية وحزبية «وإحياء الثارات بين القبائل في شبوة وأبين وبعض مناطق حضرموت ولحج»، يقول أحد شيوخ بني

(60) ينتمي معظم سكّان محافظة صعدة إلى الطائفة الشيعية؛ إذ يتبنّى معظمهم المذهب الزيدي، فضلًا عن انتماء بعضهم إلى المذهب الإسماعيلي، أي المذهب الذي ينتمي إليه سكّان نجران جنوب السعودية، لذلك فإنّ وجود أي حركة اجتماعية أو سياسية شيعية في محافظة صعدة اليمنية، يثير مخاوف النظام السعودي من امتداد تأثيرها إلى جنوب السعودية، ولا سيما في حال تدخّل إيران المتّهمة آنذاك بتبنّي مشروع تصدير الثورة.

(61) شنّ نظام الرئيس علي عبد الله صالح ستّ حروب ضد جماعة الحوثي: الحرب الأولى (18 حزيران/ يونيو 2004 - نهاية أيلول/ سبتمبر 2004)؛ الحرب الثانية (آذار/ مارس - أيار/ مايو 2005)؛ الحرب الثالثة (تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 - كانون الثاني/ يناير 2006)؛ الحرب الرابعة (28 كانون الثاني/ يناير - 16 حزيران/ يونيو 2007)؛ الحرب الخامسة (آذار/ مارس - تمّوز/ يوليو 2008)؛ الحرب السادسة (آب/ أغسطس 2011 - شباط/ فبراير 2012).

هلال في محافظة شبوة: «فوجئنا بأن السلطة أحيت الجانب السلبي في القبيلة، ووجدنا أنفسنا في قبيلتنا مطالبين بدماء لها أكثر من ثمانين عامًا، وجهات أخرى تحرّضنا على المطالبة بدماء للقبيلة».

ساهم إحياء البنى والعلاقات القبلية في إضعاف البنى الإدماجية الحديثة، وفي مقدّمها الأحزاب والتنظيمات المدنيـة الحديثة؛ ففي ظلّ عدم قيام الدولة بوظيفتها في حفظ الأمن، بات الأمن شـأنًا عائليًا، وبـات المواطنون مقتنعين بأن القبيلة والعشيرة هما القادرتان، دون سـواهما، على حمايتهم والدفاع عن مصالحهم، فتوحّدوا مع قبائلهم وتعزّزت هوياتهم القبلية على حسـاب الهوية الوطنية والهويات الطبقية السياسية، وابتعدوا عن الأحزاب والتنظيمات المدنية بقدر اقترابهم من البنى والتنظيمات القبلية.

لم يقتصر إضعاف البنى الإدماجية الحديثة على البنى والتنظيمات المدنية، بل شمل أيضًا المؤسَّسة العسكرية، فلم يُبنَ الجيش على أساس مهني، لا على مستوى البناء ولا على مستوى العقيدة القتالية. فعلى مستوى البنية، وبعد حرب صيف 1994، فُكّكت الوحدات الجنوبية، وبدأ الرئيس علي عبد الله صالح في بناء جيش عائلي موازٍ للجيش الوطني، جنّد أفراده من القبائل الموالية، ومُيّزت الوحدات العائلية من باقي الوحدات في التسليح والمرتبات والامتيازات. وأمّا على مستوى العقيدة القتالية، فكُرِّست عقيدة تقوم على فكرة أن المهمّة الرئيسة للجيش هي حماية الحاكم، لا حماية الدولـة، بتكريس فكرة طاعة ولي الأمر. واستعان الرئيس علي صالح ببعض السلفيين للترويج لفكرة طاعة أُولي الأمر، وأن قتال من يخرج عليه هو جهاد في سـبيل اللـه؛ فقبل حرب صيف 1994 وإبانها، «تلقّى دعمًا من الشيخ الزنداني بشكل خاصّ، الذي طاف المعسكرات الشـمالية لتعبئة الجنود تعبئة دينية والترويج لمقولة أن الحرب ضد الجنوبيين هي جهاد ضد الكفّار»[62].

(62) Fattah, p. 40.

اســتغلّ النظام الجيش كآلية ريعية لاحتواء النخــب والجماعات القبلية، بتخصيص حصص لبعض شــيوخ القبائل لتجنيد أتباعهم في القوّات المسلّحة، وتوكيل بعض شيوخ القبائل لاستيراد أسلحة لمصلحة الجيش، واعتماد مرتبات لبعض العناصر الجهادية ضمن مرتبات بعض الوحدات العسكرية، بحيث باتت نسبة كبيرة من الوظائف العســكرية وظائف وهمية، وساعد في ذلك أن أجهزة الرقابة والمحاســبة ومكافحة الفســاد لم تخوّل من الناحيــة القانونية مراجعة حسابات المؤسَّسات العسكرية.

لم تســتطع مؤسَّســات التعليم الجامعــي القيام بدورها فــي الإدماج الاجتماعي؛ إذ اتّبعت الحكومة سياســة تعليمية تقوم على التوسّع الكمّي في التعليم الجامعي على حساب التطوير الكيفي، فبلغ عدد الجامعات الحكومية في عام 2011 عشر جامعات، في كلٍّ من: صنعاء وعدن وتعز وإب والحديدة وذمار وحضرموت وحجة وعمران والبيضاء، ويبلــغ عدد كلّياتها 113 كلّية، بعضها في حرم هــذه الجامعات، وبعضها الآخر في عواصم المحافظات التي لا توجد فيها جامعات، أو في بعض المدن الثانوية، فضلًا عن ستّ جامعات تحت التأســيس: لحج والضالع وأبين وشــبوة وســيئون (وادي حضرموت) وصعدة. وأُسِّسَــتْ معظم هذه الجامعات في الأعوام السبعة الأخيرة، بهدف سياســي، من أجل احتواء بعض الحاصلين على الشــهادات العليا، واستجابة لمطالبــة بعض النخب التقليدية، من دون دراســة معمّقة لآثار هذه السياســة في المســتويات الاجتماعي والثقافي والسياســي، ومن دون تخطيط منهجي. فجامعة عمــران تبعد عن جامعة صنعــاء أقلّ من 50 كلم، وكلّيــة التربية في مديرية خولان في محافظة صنعــاء، وكلّية التربية والآداب والعلوم في مديرية أرحــب التابعة لمحافظة صنعــاء أيضًا، لا تبعد أي منهما عــن جامعة صنعاء أكثر من 30 كلم، ولا تبعــد جامعة ذمار عن صنعاء ســوى 100 كلم، وإب لا تبعد عن تعز ســوى نحو63 كلم، ولا تبعد التربة أو الراهدة عن مدينة تعز أكثر من 60 كلــم، الأمر الذي حال دون قيام الجامعــة بدورها في التحديث والدّمج الاجتماعي، فاســتمرار الطلّاب في بيئاتهم القبلية، ساهم في استمرار

ولاءاتهم القبلية، وأعاد استدماج الثقافة القبلية لدى الطلاب الذين يأتون من محافظات أخرى، وأعاق تكوّن طبقة حضرية قوية[63].

ساهم التوسّع الكمّي للجامعات في ضعف تمويل التعليم الجامعي، إذ بلغ إجمالي الإنفاق في التعليم الجامعي «في عام 2008 نحو 55 مليار ريال»[64]، وبلغت ميزانية جامعة صنعاء في عام 2008 نحو 10.474 مليار ريال، إلّا أنها تراجعت في عام 2010 إلى 10.127 مليار ريال (نحو460 مليون دولار)، بتراجع نحو 3.3 في المئة، في مقابل ارتفاع ميزانية مصلحة شؤون القبائل في الفترة نفسها من 1.421 مليار ريال إلى 2.137 مليار ريال، بنسبة زيادة نحو 50.3 في المئة. وأصاب التراجع في ميزانية جامعة صنعاء البنود المتعلّقة بالإنفاق في السلع والخدمات والمنح والمنافع الاجتماعية والأصول غير المالية. وأمّا أجور العاملين وتعويضاتهم فارتفعت من 71 في المئة في عام 2008 إلى 75 في المئة في عام 2010، الأمر الذي يشير إلى الطابع الرعوي للدولة[65].

ساهمت عوامل عديدة في تأكّل الفضاء العام الجامعي، منها: ضعف تمويل الجامعات، وتسييس عملية تعيين أعضاء هيئة التدريس، وعدم الالتزام بالشروط القانونية المتعلّقة بالإعلان عن وظائف هيئة التدريس والتنافس فيها، وتعيين القيادات الجامعية على أساس الولاء السياسي، والقضاء على استقلال الجامعات، إذ لم يعد في الجامعات نشاط ثقافي وفني، ففي جامعة صنعاء أُلغيت الفرق المسرحية والرياضية والمطاعم والساحات واللّجان الطالبية، وبات التعليم الجامعي الذي سمّاه باولو فيراري (Paulo Freire) التعليم البنكي،

---

(63) تحضرني هنا حالة أحد زملائي الذي عُيّن عميدًا لكلّية التربية والآداب في خولان؛ إذ كرّمه مشايخ المنطقة بتسهيل منحه بطاقة عضوية في مصلحة شؤون القبائل، وبات يفاخر بها، أكثر من مفاخرته بعضويته في نقابة أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء.

(64) التعليم العالي: حقائق ومؤشّرات الإنجاز خلال 20 عامًا (1990 - 2010) (صنعاء: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2010)، ص 8.

(65) احتُسبت هذه المؤشّرات بناءً على بيانات الموازنات العامة على موقع وزارة المالية. <http://www.mof.gov.ye/files/budget/2012/c.html>.

والذي يقوم علـى التلقين، والقضاء تمامًا على التعليـم الحواري[66]، فتوقّفت الكليات والأقسـام الأكاديمية عن تنظيم نشـاط عملي ميداني، إن في العلوم الإنسـانية أو في العلوم الطبيعيـة، ولم تواكب المكتبـات الجامعية التطوّرات الحديثة في مختلف المجـالات الأكاديمية، الأمر الذي حال دون قيام الجامعة بوظائفها في التغيير الاجتماعـي، والدّمج الاجتماعي للطـلاب، وبناء الهوية الوطنيـة، فالجامعة تسـتقبل الطلّاب مـن المناطق القبليـة، ويتخرَّجون وهم يحملون الهويات نفسها.

4 - الإلحاق الثقافي

عدّت التشـريعات التي صدرت منذ عام 1996 بشأن الإجازات والعُطَل الرسمية، يوم السـابع من تموز/ يوليو يوم عطلة رسـمية[67]. ولا يزال القانون الساري (الرقم 2 لعام 2000 بشـأن تحديد الإجازات والعُطَل الرسمية) يعدّ هذا اليوم إجازة رسمية. ونظَّمت السلطة التنفيذية في بعض الأعوام احتفالات جماهيرية في هذه المناسـبة؛ ففي 7 تموز/ يوليـو 2009 نظّم الحزب الحاكم مسـيرات ومهرجانـات جماهيريةً فـي أمانـة العاصمة وبعـض المحافظات الشمالية[68]، شارك فيها محافظو المحافظات ومسؤولون تنفيذيون آخرون[69]. وقال مصدر رسمي إن «من حقّ المواطنين اليمنيين أن يحتفلوا بيوم السابع من يوليو، فالاحتفاء به يمثّـل نوعًا من وفاء الجماهير اليمنية للشـهداء والجرحى الأبطال الذيـن روت دماؤهم الزكية شـجرة الوحـدة اليمنية التـي انتصرت

---

(66) لمزيد من الشـرح لمفهومَي التعليم البنكي والتعليم الحـواري، انظر: باولو فيراري، تعليم المقهورين، ترجمة يوسف نور عوض (بيروت: دار القلم، 1980)، ص 51 - 63.

(67) القـرار الجمهوري بالقانون رقم (8) لسـنة 1996 بشـأن تحديد الإجـازات والعطلات الرسمية، الصادر في 17 شباط/ فبراير 1996، والقانون الرقم (42) لعام 1997 الصادر بتاريخ 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، والقانون الرقم (2) لعام 2000، الصادر في 25 كانون الثاني/ يناير 2000.

(68) نُظّمت التظاهرات والمسـيرات في محافظات: المحويت والبيضاء والجوف وحجة وريمة وتعز وعمران.

(69) «مسـيرات جماهيرية تجوب مدن اليمن في ذكرى السـابع من تموز/ يوليو،» متوافر على الرابط: <http://www.asrarpress.net/news_details.php?sid=2953>.

وترسّـــخت في مثل هذا اليوم من العام 1994»[70]. في المقابل، قمعت قوّات الأمن في اليوم ذاته مســـيرات وتظاهرات وأعمـــالًا احتجاجية نظّمها مواطنون محتجّون في المحافظات الجنوبية إحياءً للمناســـبة ذاتها، لكن بمسمّى آخر هو «ذكرى نكبة الجنوب».

عمل الرئيس على افتعال مناســـبات للحديث بمناسبة السابع من يوليو؛ ففـــي 30 تمّوز/ يوليو 2008 نظّم حفلًا بمناســـبة تخرّج طـــلّاب الجامعات الحكومية، قال فيه: «إنّ ما يُسمع من حراك في الجنوب ليس إلّا كلامًا فارغًا، يقوم به مجموعة مرتزقة من مخلّفات الاســـتعمار اندسّـــوا على ثورة سبتمبر وأكتوبر، وصَفّوا الحركة الوطنية وجنّدهم الاســـتعمار (...) عملاء يتسكّعون في الهايد بارك في لندن ويرفعون شـــعار تحرير الجنوب العربي (...) هؤلاء نفر قليل من مخلّفات الإمامة والاســـتعمار ظلّوا ينخرون في جســـد الوحدة والديمقراطيـــة والحريـــة والثورة (...) هؤلاء كانوا فاســـدين في مؤسّســـات الدولة واســـتلموا الأموال وخرّبوا اليمن في حرب 94 (...) أرادوا أن يعيدوا عجلة التاريخ إلى الوراء، ولـــم ينالوا ما تمنّوه، بفضل تصدّي شـــعبنا اليمني العظيم لهم ودحرهم وهزمهـــم ليتحوّلوا إلى أصوات لا تمثّل مشـــكلة»[71]. وفي الثامن من تموز/ يوليـــو 2010، عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشـــعبي العام اجتماعًا برئاســـة الرئيس علي عبد الله صالح، حيّت فيه يوم السابع من تموز/ يوليو (الذي وصفته بالمجيد)، وقالت إنه اليوم الذي انتصر فيه الشعب اليمني، «في مواجهة مؤامرة الردّة والانفصال التي أشـــعلتها العناصر المرتدّة العميلة في صيف عام 1994»[72].

---

(70) «مســـيرات جماهيرية تجوب مدن اليمن في ذكرى الســـابع من تموز/ يوليو،» متوافر على الرابط: <http://www.sabanews.net/ar/news188597.htm>.

(71) «رئيس الجمهورية: مســـتحيل أن تعـــود الإمامة إلى اليمن،» متوافر علـــى الرابط: <http:// www.marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=12442>.

(72) انظـــر: «حيت يوم الســـابع من يوليو ووصفتـــه بالمجيد،» علـــى الرابـــط: <http://www. marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=26157>.

5 - انبعاث الهُويات الفرعية

ظلّ اليمنيــون موحّدين عبر تاريخهــم، ولم تكن الهوية السياســية هي عامل التوحيد، بل كانت الهويــة الثقافية؛ إذ كانت الدولــة المركزية غائبة في معظم فترات التاريخ، لكن الأمّة كانت حاضرة في جميع فترات التاريخ، فجلّ اليمنيين يدينون بالإســلام، وجلّهم يتحدّثون اللغة العربية، وجميعهم يرتبطون بتاريخ مشــترك، ولهم نظم اجتماعية وعادات وتقاليد تكاد تكون متطابقة، لذا كان لليمنيين هوية ثقافية مشــتركة، على الرغم من غياب الروابط السياسية. مع ذلك، كان هناك ثقافات فرعيــة لمعظم مناطق اليمن، أبرزهــا وضوحًا الثقافة الفرعيــة الجنوبية التي تقوم على ارتبــاط المواطن بالدولة، فــي مقابل الثقافة الفرعية الشمالية ذات الطابع الرعوي.

رابعًا: الهويات الإقليمية

مثّلــت حرب صيف 1994 شــرخًا عميقًا فــي الوحــدة اليمنية، عمَّقه الفريــق المنتصر في الأعــوام التالية للحرب بتكريس ثقافــة المنتصر، فجعل تاريخ نهاية الحــرب (7 تمّوز/ يوليو) يومًا وطنيًّا، ونظّمت الســلطة التنفيذية في بعض الأعوام احتفالات جماهيرية في هذه المناســبة، وأطلقت تسمية 7 يوليو على كثير من المرافق الحكومية والخدمتية، كالمعســكرات والمدارس والوحدات الصحية، وحُذفت صورة علي ســالم البيــض من الفيديو الخاصّ برفع علم الوحدة، فضلًا عن الاســتيلاء على مقارّ الحزب الاشتراكي اليمني، ومصادرة ممتلكاته، وتفكيــك الجيش الجنوبي، وتهميــش ضبّاطه وجنوده، وإحالة معظــم الضبّاط والجنــود الجنوبيين على التقاعــد الإجباري المبكر، فضلًا عن عدد كبير مــن الموظّفين المدنيين الجنوبييــن، و«يقدّر عدد من تمَّ إحالتهم إلى التقاعد الإجباري، إضافة للمســتبعدين مــن وظائفهم بنحو 80 ألف موظّف في السلك العســكري والمدني»[73]، منهم نحو10.800 جندي

(73) بعد عشــرين عامًا على قيام الوحدة: اليمن غير منفصل وغير موحّد، على الرابط: < http:// www.thakafatuna.info/new/?p=1047>.

وضابط مـــن محافظة الضالع وحدهـــا. وتصرف كثير من النخب العســـكرية والقبلية الشـــمالية مع الجنوب كالغـــزاة، فنهبوا أراضي الدولـــة، بل وبعض الأراضي المملوكة ملكيـــة خاصة، وأكمل الرئيس علي عبـــد الله صالح هذا النهب الفوضوي بنهب منظّم، فوزّع بين شـــيوخ القبائل مســـاحات كبيرة من الأراضي الزراعية والسكنية.

شهدت الأعوام التي تلت حرب صيف 1994 تنظيم فاعليات وتنظيمات تطالب بإنصاف الجنـــوب، في الداخـــل والخارج. وفي عام 1998، شـــارك الجنوبيون في التظاهـــرات التي انطلقت في المدن اليمنيـــة المختلفة احتجاجًا على رفع الأســـعار، وواجهتها الحكومة بقمع شـــديد. وفي عـــام 2001، نظّم أبناء الضالع تظاهرات عديـــدة[74]، وكان الضبّاط المحالـــون على التقاعد في طليعة القوى التي قادَت هـــذه التظاهرات، مطالبين بإعادتهم إلى أعمالهم، ولم تستجب الحكومة لمطالبهم، «فانطلقت فكرة جمعيات المتقاعدين العسكريين في عام 2004، إلّا أن الدولة لم ترخّص لهـــم آنذاك، وتعاملت معها باعتبارها نشاطًا انفصاليًا، فبدأ الإعلان عن هذه الجمعيات انطلاقًا من الضالع، ثمَّ تبعتها كلٌّ من يافع وعدن وأبين وشـــبوة وحضرموت. وتأسَّـــس لاحقًا مجلس تنسيق أعلى للجمعيات كافّة في المحافظات الجنوبية. وشـــيئًا فشـــيئًا بدأت المطالب الحقوقية تنعكس فـــي مهرجانات وتظاهـــرات واعتصامات وحـــراك إعلامي وحقوقي»[75]. مع ذلـــك، كانت البداية الفعلية للحـــراك الجنوبي في 7 تموز/ يوليو2007، عندما نظّم العســـكريون المحالون على التقاعد مســـيرات كبيرة في الضالع، بالتزامن مع فاعلية حضرها عدّة آلاف من العســـكريين والمدنيين المحالين على التقاعد في ساحة العروض في مدينة عدن[76]. وترتدي المناسبة

---

(74) International Crisis Group, «Yemen: Coping With Terrorism and Violence in a Fragile State,» ICG Middle East Report no. 8, Amman/Brussels, 8 January 2008, p. 21.

(75) «أزمة الجنوب: القديم الجديد في تقسيم اليمن (1-3)،» مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، متوافر على الرابط: <http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=9&id=64>.

(76) انظر: «قبل ســـاعات من اعتصام المتقاعدين العســـكريين «مقولة» يســـتجوب رئيس لجنة تنسيق جمعيات المتقاعدين،» <http://marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=6658>.

والجهة المنظِّمة لهذه المسيرات دلالة خاصّة؛ إذ نُظِّمت المسيرات بمناسبة دخول قوّات علي عبد الله صالح مدينة عدن في 7 تموز/ يوليو 1994، أمّا المنظِّمون فكانوا من العسكريين المحالين على التقاعد. وفي مناسبة ثورة 14 أكتوبر، نظّم العسكريون المحالون على التقاعد والمبعَدون مسيرات في مديرية ردفان في محافظة لحج، واشتبك الأمن معها، وسقط أربعة شهداء وستّة عشر جريحًا[77].

كان المناخ العام في الجنوب مهيئًا لقبول أي حركة ضد الحكومة المركزية، فبدأ موظّفون ومدرّسون ومحامون وأكاديميون وشبّان عاطلون من العمل من سائر مناطق الجنوب في الانضمام إلى الحركة التي باتت تُعرف منذ تموز/ يوليو 2007 بالحراك الجنوبي. ووضع المتظاهرون نشاطهم في إطار صراع ضدّ الظلم والتمييز، وأصرّوا على «المساواة في المواطَنة» و«المساواة أمام القانون». وتركّزت مطالبهم على الوصول إلى الوظائف والخدمات الحكومية، لكنّها تضمّنت أيضًا المطالبة بصلاحيات أوسع للحكم المحلي، وسيادة حكم القانون، والتوزيع العادل للأراضي، وتقاسم أكثر عدلًا للموارد بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، خصوصًا عائدات الثروة النفطية. إلّا أن التطوّر في المطالب لم يتزامن مع حدوث تغيير في أساليب الحراك الجنوبي؛ إذ حافظت التظاهرات والاعتصامات على طابعها السلمي، ولا سيما في العام الأول[78]. وعلى الرغم من ذلك، واجهتها الحكومة بأساليب عنيفة؛ ففي 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2007 أطلقت قوّات الأمن النار على تظاهرة سلمية سُيّرت في مدينة الحبيلين للاحتفال بالذكرى الرابعة والأربعين لثورة 14

---

(77) انظر: «صنعاء تعمل على تطويق الوضع في الجنوب ومعارضون يدفعون باتجاه التدويل،» متوفر على الرابط: <http://marebpress.net/news_details.php?sid=8000>.

(78) مجموعة الأزمات الدولية، «نقطة الانهيار: قضية اليمن الجنوبي،» تقرير الشرق الأوسط؛ 114، تشرين الأول/ أكتوبر 2011، ص 6، متوافر على الرابط: <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iran%20Gulf/Yemen/114%20Breaking%20Point%20-%20Yemens%20Southern%20Question%20ARABIC.pdf>.

أكتوبر، فقتلت أربعة متظاهرين وجرحت عددًا آخر من الناشطين[79]. وردًّا على قمع الحكومة وعدم قدرتها على معالجة المظالم، بدأ الحراك بالدعوة علنًا إلى استقلال الجنوب في أواخر عام 2008[80].

مع بداية الاحتجاجات الجنوبية، تعامل الرئيس علي عبد الله صالح مع مشكلة نهب أراضي الجنوب على أيدي نافذين شماليين بنوع من المناكفة السياسية، فوجّه في أيار/ مايو 2004 أمرًا بتأليف لجنة[81] لحلّ مشكلة المنازل والأراضي الناجمة عن الصراعات السياسية السابقة قبل حوادث 13 كانون الثاني/ يناير 1986، وما بعدها[82]، ما يعني أن مشكلة نهب الأراضي هي مشكلة جنوبية ترجع إلى فترة ما قبل الوحدة. وعندما تعاظم الضغط على صالح مع بروز الحراك الجنوبي في عام 2007، تعامل مع القضية من منظورٍ أحادي وتجزيئي، فلم يعمل على حلّ المشكلات بالتفاوض والنقاش مع الجماعات الجنوبية المتضرِّرة، بل اتّخذ إجراءات منفردة، وعبر قنوات شخصية خارج مؤسَّسات الدولة؛ ففي 22 آب/ أغسطس 2007 صدر قرار رئيس الجمهورية الرقم 17 لعام 2007 بإنشاء لجنة تسمّى «لجنة متابعة وتقييم الظواهر الاجتماعية السلبية التي تؤثّر في السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية والتنمية». وضمّت اللجنة 73 شخصًا[83]. وفي العام نفسه، أنشأ

---

(79) مجموعة الأزمات الدولية، «نقطة الانهيار»، ص 6، الهامش 34.

(80) مجموعة الأزمات الدولية، «نقطة الانهيار»، ص 8.

(81) تكوَّنت من كلّ من: اللواء الركن عبد الله علي عليوه (وزير الدفاع) رئيسًا، وعضوية كلٍّ من: طه أحمد غانم (عضو مجلس الشورى)، الدكتور يحيى الشعيبي (محافظ محافظة عدن)، اللواء رشاد المصري (نائب وزير الداخلية)، يحيى دويد (رئيس مصلحة أراضي وعقارات الدولة)، قائد المنطقة العسكرية الجنوبية، مدير مكتب الأشغال العامة والطرق فرع عدن، مدير دائرة الرقابة والتفتيش، ومدير دائرة المساحة فرع عدن.

(82) «لجنة حلّ مشكلات المساكن والأراضي الناتجة من الصراعات السياسية،» متوافر على الرابط: <http://www.almotamar.net/10092.htm>.

(83) تكوَّنت من سالم صالح محمد (مستشار رئيس الجمهورية) رئيسًا، وصادق أمين أبو رأس (وزير الإدارة المحلية) نائبًا للرئيس، و49 عضوًا جرت تسميتهم في القرار، إضافة إلى أمناء المجالس المحلية للمحافظات بحكم مناصبهم.

الرئيس صالح لجنة لتقصّي نهب الأراضي في الجنوب برئاسة وزير التعليم العالي (صالح باصرة)، ووزير الإدارة المحلية (عبد القادر هلال)، عُرفت بلجنة «هلال باصرة». وخلص التقرير إلى توجيه نداء إلى الرئيس صالح بأن يختار بين حماية ثلّة من ناهبي أراضي المحافظات الجنوبية، وبين استمرار الوحدة اليمنية. وقد اختار الرئيس صالح حماية المتنفِّذين، فلم تُعلن نتائج التقرير على الجمهور، ولم تتّخذ الحكومة أي إجراءات ضد المتنفِّذين الذين أشار إليهم التقرير، وعوضًا عن ذلك أرسل رئيس الجمهورية رسالة إلى مجلس النوّاب يطالبه فيها بإنشاء لجنة للتحقيق في عمليات نهب الأراضي[84]. وفي أيلول/ سبتمبر 2009 أنشأ لجنة جديدة برئاسة وزير الخدمة المدنية (يحيى الشعيبي)، ورئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني (يحيى دويد). وفي آذار/ مارس 2010 كوّن الرئيس علي عبد الله صالح لجنة لمعالجة الأوضاع في محافظة الضالع[85]، وفي مقدّمها قضايا الأراضي، وأوضاع العسكريين المحالين على التقاعد والعائدين والمنقطعين عن الخدمة العسكرية[86].

تصرَّف النظام كما لو أنه نظام احتلال؛ فاستخدم أسلوب الحاكم البريطاني لعدن في النصف الأول من القرن العشرين، فجنَّد القبائل لتضرب بعضها بعضًا، والأسلوب الذي استخدمه الأميركيون في العراق بتأسيس الصحوات؛ ففي نيسان/ أبريل 2009، أنشأ النظام ما سُمّي لجان الدفاع عن الوحدة في الضالع وردفان، فطلب من بعض شيوخ القبائل الموالين تجنيد بعض الأفراد بهدف ما وصفه بـ «مواجهة الأنشطة الانفصالية والتخريبية وأعمال الشغب

---

(84) انظر، «نوّاب المعارضة يرفضون المشاركة في سبع لجان برلمانية لتقصّي الحقائق بشأن نهب الأراضي،» <http://marebpress.net/news_details.php?lang=arabic&sid=13850>.

(85) برئاسة رشاد العلّيمي (نائب رئيس الوزراء)، وعضوية: عبد القادر علي هلال (وزير الإدارة المحلية السابق)، علي بن طالب (محافظ الضالع)، وعبد الحميد حريز (عضو مجلس النوّاب).

(86) انظر: «الرئيس صالح ينشئ لجنة لمعالجة ملفّ الأراضي والعسكريين بمحافظة الضالع،» <http://www.yemennation.net/news649.htlml>.

التي تقوم بها العناصر المأجورة الخارجة عن النظـام والقانون والمثيرة للفتنة وثقافة الكراهية»[87]. ودشّـنت هذه اللجان نشـاطها «بإحراق آلاف النسخ من صحيفة الأيام الأهلية في منطقة ردفان بدعوى مساندتها لدعوات انفصالية»[88]. ومع اتّساع نشاط الحراك الجنوبي، أسّـس النظام لجانًا مماثلة في المحافظات الجنوبية الأخرى. وشـارك في هذه اللجان بعـض «المجاهدين» العائدين من أفغانستان؛ فرئس علي الكردي (أبو إسرائيل) الهيئة الشعبية للدفاع عن الوحدة في محافظة عدن، وقال فـي مطلع كانون الثاني/ينايـر 2011 إن اللجنة على اسـتعداد لتنفيذ عمليات استشـهادية ضد عناصر الحراك الجنوبي وأي عناصر أخرى تسيء إلى اليمن «لأن الدفاع عن الأوطان من فروض الأعيان»[89].

خامسًا: الهويات المذهبية

بعد الثـورة الإيرانية، تَملَّك العائلة السـعودية خوفٌ مـن إمكان تصدير الثورة إلـى دول الخليج العربي، وتلاقت هذه المخـاوف مع مخاوف الرئيس اليمني السـابق (علي عبـد الله صالح)، ورغبتـه في تعزيز علاقاتـه بالرئيس العراقي صدام حسين. وتمثَّلت استراتيجية الدفاع السعودي - اليمني ضد فكرة تصدير الثورة في تقديم الدعم السياسـي والإعلامي والعسكري لنظام الرئيس صدام حسـين في الحرب العراقية - الإيرانيـة، فدفع الرئيس علـي عبد الله صالح «بآلاف من المقاتلين مزفوفين بهالة من التعظيم والتبجيل للرئيس صدام حسين، وتقديس حربه ضد إيران»[90]، وشنَّت وسـائل الإعلام الرسمية حملة إعلامية ضد إيران وأنصارها، بما فـي ذلك النخب الزيدية اليمنية التي وصفتها

(87) «السـلطات توزّع اسـتمارات انتسـاب للجان حماية الوحدة في أحياء صنعاء،» <http://www.aleshteraki.net/news_details.php?lng=arabic&sid=6207>.

(88) <http://www.aleshteraki.net/news_details.php?lng=arabic&sid=6207>.

(89) «رئيس هيئة الدفاع عن الوحدة بعدن: مسـتعدّون لتنفيذ عمليات استشـهادية ضد نشـطاء الحراك الجنوبي،» <http://www.marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=29873>.

(90) عبد الولي الشـميري، ألف سـاعة حرب، ط. 3 (صنعـاء: دار المجد للطباعة والنشـر، 1995)، ص 115.

وسائل الإعلام الرسمية بـ «الإمامية والهاشـمية»[91]، ولا سيما في ظلّ تقديم حزب الحق واتحاد القوى الشعبية (المصنَّفين حزبين زيديين) الدعم السياسي للحزب الاشـتراكي اليمني في الأزمة التي سـبقت حرب صيـف 1994[92]. وعلى المسـتوى الأيديولوجي، دعمـت المملكة العربية السـعودية قيام تيار إسلام سياسي سلفي محافظ يتبنّى صيغة محافظة لنظرية «طاعة ولي الأمر»، بما يجعلها أقرب إلى صيغة إسـلامية لنظرية الحق الإلهي للحكّام، فدعم تأسيس مركز دار الحديث في قرية دماج في محافظة صعدة في عام 1981.

كان تأسـيس دار الحديث في محافظة صعدة اسـتفزازًا لأتباع المذهب الزيدي في اليمن[93]، «مع ما يُعلم تاريخيًّا من كون منطقة صعدة تمثّل كرسـي الزيدية الهادوية في اليمن»[94]، فردّت بعض النخب الزيدية بتأسـيس منتديات الشـباب المؤمن. ودعم الرئيس علي عبد الله صالح منتديات الشباب المؤمن عند تأسيسها، لإضعاف حزب الحقّ الذي دعم خصومه في الحزب الاشتراكي اليمني قبل حرب صيف 1994.

خاتمة

لم يستطع نظام الرئيس علي عبد الله صالح الوصول إلى تشخيص ملائم لسـبب تنامي المشـاعر الانفصالية في الجنوب، لذلك تبنّـى حلولًا محكومًا عليها بالفشـل؛ إذ اعتقد أن السـبب هو قصور في الوطنية (Patriotism)، لذلك كثّف حملات التوعيـة بالهوية الوطنية، في موازاة حمـلات القمع التي نفّذها ضد جماعة الحوثي في صعدة ونشطاء الحراك الجنوبي، ولم يدرك أن السبب

---

(91) الشميري، ص 116.

(92) الشميري، ص 168.

(93) على العكس من ذلك، هناك من يرى أن تأسيس الشـيخ مقبل الوادعي مركز دار الحديث في دماج، كان ردًّا على التعصّب المذهبي الزيدي، انظر: صحيفة الجمهورية، 7/ 8/ 2012.

(94) أحمد محمد حسين الدغشـي، الحوثيون: الظاهرة الحوثية: دراسـة منهجية شاملة: طبيعة النشـأة والتكوين - عوامل الظهور وجدلية العلاقـة الخارج (صنعاء: مكتبة خالد بـن الوليد، 2010)، ص 16.

هو ضعف بنـــاء الدولة، وتبنّي الحكومة والحزب الحاكم سياســـات عامة تعزّز التفكّك الاجتماعـــي. وبعد إقصاء الرئيس الســـابق علي عبـــد الله صالح عن السلطة، تبنّى النظام الجديد اســـتراتيجية الحوار لبناء شرعية الدولة وبناء الأمّة، وتعزيز الهوية الوطنية. مع ذلك، فإن الحوار لا يمثّل هدفًا بحدّ ذاته بقدر ما يمثّل آلية لحلّ النزاعات. لذلك ينبغي أن يكون هناك إجراءات مؤسَّســـية وتشـــريعية وإرادة سياسية تضمن تنفيذ نتائج الحوار الوطني؛ إذ شهد اليمن حوارات وطنية عديـــدة، لكنها لم تؤدِّ إلى حلّ النزاعات. وعلى الرغـــم من نجاح لجنة الحوار الوطني فـــي مطلع عام 1994 في تنظيم الحوار الوطنـــي، والوصول إلى وثيقة العهد والاتّفاق، اشتعلت الحرب بعد أقلّ من شهر على إنجاز الوثيقة، ويرجع ذلك إلى أن أطراف الحوار كانت تجيد «الحوار الصوري البعيد عن أي شـــكل من أشـــكال الحوار الوظيفي الذي تختفي في إطاره الهُوّة الشّاســـعة بين القول والفعل»[95].

إلى جانب اســـتكمال الحوار الوطني، على الدولة في المستقبل الاهتمام بالمؤسَّسات الأكاديمية والتعليم الجامعي، وتطويره كيفيًّا، وضمان الديمقراطية في المؤسَّسات الجامعية والحريات الأكاديمية، بما في ذلك ضمان حقّ الطلاب في حرية التعبير، وحقّهم في التجمّع والتنظيم، وتأسيس منظّماتهم الطالبية من دون تدخّلٍ من جانب الإدارة الجامعية، وإعادة هيكلة القوّات المسلّحة، ووضع التشريعات والإجراءات المؤسَّسية الكفيلة بتعزيز حِرفيتها ومهنيتها، والحيلولة دون تدخّلها في الشّأن السياسي، وإخضاعها للسلطة المدنية، وتطوير الأجهزة القضائية، وتعزيز استقلالها، وتعزيز قدرات أجهزة الأمن بما يؤهّلها للاضطلاع بمســـؤولياتها في الحفاظ على الأمن، ويجعل الأمن شأنًا وطنيًّا لا شأنًا عائليًّا، وبما يكفل حرية الأســـواق والمجـــال الاقتصادي، وإعادة النظر في التقســـيم الإداري، واعتماد تقســـيم إداري متوائم مع متطلّبات التنميـــة وغير متطابق مع الانقســـامات القبلية والمذهبية، وتغيير النظام الانتخابي واعتماد نظام انتخابي

(95) حســـن محمد وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، سلسلة عالم المعرفة؛ 190 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994)، ص 159.

نسبي يعزِّز الاندماج الاجتماعي ويعزِّز الروابط السياسية عوضًا عن الروابط الأولية والعلاقات الشخصية، واتّخاذ الإجراءات المؤسَّسية والتشريعية التي تكفل تمايز الدولة عن المجتمع المدني، وعدم تدخّل الدولة في شؤون المجتمع المدني والمنظّمات الأهلية والجمعيات والمؤسَّسات الدينية، وإلغاء مصلحة شؤون القبائل، وتطوير الإدارة العامة بما يسهِّل وصول المواطنين إلى خدماتها، من دون حاجةٍ إلى الانخراط في شبكات المحسوبية، وإخضاع الوصول إلى مختلف مواقع المسؤولية وصناعة القرار للتنافس القائم على أساس الكفاءة، وتطوير الإدارة العامة، وتفويض السلطة ومسؤوليات صناعة القرار في جهاز الإدارة العامة إلى المؤسَّسات والهيئات، لا إلى الأشخاص الموالين.

المراجع

1 - العربية

كتب

بايار، جان فرنسوا. **سياسة ملء البطون: سوسيولوجية الدولة في أفريقيا**. ترجمة حليم طوسون. القاهرة: دار العالم الثالث، 1992.

بورديو، جورج. **الدولة**. ترجمة سليم حداد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

الشريف، عبده حمود (محرر). **التحوّلات السياسية في اليمن: بحوث ودراسات غربية (1990 - 1994)**. صنعاء: المعهد الأميركي للدراسات اليمنية، 1995.

الشـــميري، عبد الولي. **ألف ســـاعة حرب**. ط. 3. صنعاء: دار المجد للطباعة والنشر، 1995.

الدغشـــي، أحمد محمد حســـين. **الحوثيون: الظاهرة الحوثية: دراســـة منهجية شاملة: طبيعة النشـــأة والتكوين - عوامل الظهور وجدلية العلاقة الخارج**. صنعاء: مكتبة خالد بن الوليد، 2010.

فيراري، باولو. **تعليم المقهورين**. ترجمة يوسف نور عوض. بيروت: دار القلم، 1980.

لابويســـيه، إتين دي. **مقـــال في العبوديـــة المختارة**. ترجمـــة وتقديم مصطفى صفوان. القاهرة: الهيئة المصرية العامّة للكتاب، 1992.

وجيه، حســـن محمد. **مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياســـي: دراسة لتنمية مهارات الأداء من واقع الحـــوار**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994. (سلسلة عالم المعرفة؛ 190)

وثائق وتقارير

اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وتنظيم الفترة الانتقالية.

صنعـــاء. وزارة التعليـــم العالـــي والبحث العلمـــي. «التعليم العالـــي: حقائق ومؤشّرات الإنجاز خلال 20 عامًا (1990 - 2010).

«مجموعة الأزمات الدولية، نقطة الانهيار: قضية اليمن الجنوبي.» تقرير الشرق الأوسط؛ 114، تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

2 - الأجنبية

Bendix, Reinhard. (ed.). *State and Society*. Boston: Little Brown, 1968.

Bogdandy, Armin von and R. Wolfrum (eds.). *Max Planck Yearbook of United Nations Law: vol. 9*. London; Boston: Kluwer Law International, 2005.

Buzan, Barry. *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*. New York: Harvester Wheatsheaf, 1991.

Dahl, Robert. *Polyarchy, Participation and Opposition*. New Haven: Yale University Press, 1971.

Eisenstadt, Samuel. *Tradition, Change and Modernity*. New York: J. Wiley, 1973.

Etzioni, Amitai. *The Active Society*. New York: [n. pb.], 1972.

—— (ed.). *Social Change: Sources, Patterns, and Consequences*. New York: Basic Books, 1973.

Gerth, Hans and C. Wright Mills (eds.). *From Max Weber: Essays in Sociology*. New York: Oxford University Press, 1948.

Holsti, Kalevi. *The State, War, and the State of War*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press, 1968.

Migdal, Joel S. *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1988.

Tilly, Charles (ed.). *The Formation of National States in Western Europe*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1975. (Studies in Political Development; 8)

Tocqueville, A. *Democracy in America*. New York: Garden City, 1955.

Periodicals

Day, Stephen W. »Barriers to Federal Democracy in Iraq: Lessons from Yemen.» *Middle East Policy Journal*: vol. 13, no. 3, Fall 2006.

Diamond, Larry. «Thinking about Hybrid Regimes.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 2, April 2002.

Fattah, Khaled. «A Political History of Civil-Military Relations in Yemen.» *Alternative Politics*: Special Issue 1, 25-47, November 2010.

Thesis

Ismail, Sharif. «Unification in Yemen: Dynamics of Political Integration (1978-2000).» (MPhil Thesis, University of Oxford, Unification in Yemen, 2007).

Studies

International Crisis Group. «Yemen: Coping With Terrorism and Violence in a Fragile State.» ICG Middle East Report no. 8, Amman/Brussels, 8 January 2008.

Moen, Eli. «Private Sector Involvement in Policy Making in a Poverty-Stricken Liberal Democracy.» Centre for Development and the Environment, University of Oslo, Working Paper Nr. 2003/04.

Phillips, Sarah. «Yemen: Developmental Dysfunction and Division in a Crisis State.» Development Leadership Program, Research Paper 14, February 2011.